"اتفاق روما" التركي الاسرائيلي.."عودة للوصاية" وممر للانفصال الوطني!

كتب حسن عصفور/ صادقت حكومتي تركيا ودولة الكيان رسميا على "اتفاق المصالحة والتطبيع" - اتفاق روما - والذي أعاد الأعتبار لتلك العلاقة "الخاصة جدا والمميزة"، كانت تعتبر علاقات "نموذجية لا مثيل لها في التعاون الأمني - الاقتصادي" سوى علاقة أمريكا بالكيان، ولم تتأثر العلاقات التركية -ا لاسرائيلية، بطبيعة تغير الحكم فيها، بل تعززت في سنوات حكم أردوغان..

الاتفاق الذي تم التوافق عليه في روما يوم 26 يونيو 2016، وضع نهاية لـ "خصام" السنوات الستة الطارئ نتيجة "مجزرة مرمرة" في مايو (ايار) 2010، وضمن الاتفاق عودة "الروح والمكانة والمضمون" لما كان، مضافا لها موافقة اسرائيلية على منح تركيا "وظيفة سياسية"، او ما يمكن اعتباره "دور سياسي جديد" في الملف الفلسطيني، لإستكمال ما بدأ عام 2006 نحو تأسيس "الكيانية الغزية"..

مضمون الاتفاق التركي مع دولة الكيان، يحمل أوجه للعلاقات الثنائية، اقتصادية - أمنية وسياسية، وما كان لذلك الاتفاق أن يعتبر "نكبة رابعة" للشعب الفلسطيني، لو أنه اقتصر على علاقات خاصة بين بلدين، بعيدا عن "الغصة التي يصاب بها الفلسطيني" كلما تعمقت وتعززت علاقات دولة تتشدق بالصداقة لشعب فلسطين مع الكيان، علاقة لا مثيل لها في دول المنطقة..

ولكن خبرة أهل فلسطين، عدا الفئة الضالة وطنيا، علمته أن التجارة باسم فلسطين لم تعد مسألة ممكنة كما كان يوما في ماض السنوات..ولذا فكل "تجارة تركيا" بفلسطين القضية والمصالح باتت "هزل سياسي"، ولكن الخطر الحقيقي لا يأتي من إعادة "العلاقات وتطبيعها" أو "عودة الروح" للأصل في العلاقة، وإنتهاء مرحلة الشاذ منها..

فاتفاق تركيا مع الكيان، مثل مساسا مباشرا بالقضية الوطنية الفلسطينية مشروعا وتمثيلا، حيث قررت أطراف "إتفاق روما"، إعادة مفهوم "الوصاية السياسية" على الشعب الفلسطيني، بعدما تمكنت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير إنهاء ذلك "العهد السياسي البغيض"، واحتلت فلسطين مكانة دولية فتحت لها الباب

لتصبح الدولة رقم 194 في الأمم المتحدة، رغم مصادرة "القيادة الرسمية" هذا الحق تواطئا مع المشروع الأمركي - الاسرائيلي..

"الوصاية السياسية" جسدتها تركيا بالاتفاق مع الكيان، عندما قررت أن تتعامل مع التمثيل الفلسطيني، وفقا لآلية تنفيذ المشروع الاسرائيلي إنطلاقا من "خطف غزة" عام 2007، كمقدمة لـ"خطف قضية فلسطين"، وإعادة صياغتها في إطار جديد، يقطع الطريق على تكريس "دولة فلسطين" في الأراضي المحتلة عام 1967، وما يمهد الباب واسعا للكيان أن ينفذ مخططه التهويدي في القدس والضفة الغربية..

الوصاية السياسية التركية بموافقة اسرائيلية، تمثلت في طريقة التعامل مع "الوطنية الفلسطينية وممثلها"، حيث اعتبرت تركيا وبالتالي اسرائيل، أن حركة حماس هي "الممثل الشرعي" للوضع القائم في قطاع غزة، وهي صاحبة القول الفصل فيما سيكون لاحقا، ليس فقط ما يتعلق بـ"البعد الإغاثي - الانساني"، والذي جسده الإتفاق سمة مركزية لأهل القطاع، ما يعيد الاعتبار لطمس الجوهر السياسي لواقع القضية وخصوصا قطاع غزة..

اعتبار حماس "ممثل شرعي" مواز أكده وزير خارجية تركيا جاويش أوغلو، عندما أشار الى أن تركيا تعمل من اجل ان تكون حماس جزءا من عملية السلام، وأن لا مفاوضات بدونها واسرائيل تعلم ذلك..عبارات قاطعة تؤكد جوهر مفهوم "الوصاية السياسية" المعاصر تركيا وإسرائيليا للممثل الشرعي الفلسطيني..

تركيا والكيان قررا أن هناك "ممثلان" للشعب الفلسطيني، واحد في رام الله، بات بلا حول ولا قوة، وآخر في قطاع غزة، سيكون العنوان المقبل، لتعزيز دوره وسلطته القادمة في "الكيان الغزي"..

ومن "الوصاية على التمثيل"، الى الهدف السياسي منه، وبعيدا عن وقوع حماس في فخ "مؤامرة الوصاية الجديدة" بوعي أو جهالة، فتلك لها وقتها الخاص، فإن "اتفاق روما" يؤدي موضوعيا الى اعادة تكوين المشهد السياسي في قطاع غزة..

آلية تنفيذ الجوانب الفلسطينية في اتفاق روما، تؤدي عمليا الى تكريس الانقسام بل وانتقاله الى المرحلة الأخطر تنفيذا للمشروع الاسرائيلي الخاص لقطاع

غزة..وهو فصل القطاع عن فلسطين، وفتح الباب لإقامة "الكيانية السياسية الغزية"، ودون العودة للتاريخ والتذكير بالمشروع الأمريكي - مشروع جونستون - عام 1955 لتوسيع رقعة قطاع غزة نحو سيناء واقامة "دولة غزة المستقلة"، فإن الحاضر السياسي جسدته "خطة شارون" لفصل القطاع سياسيا ووطنيا..

ففي عام 2004، وقبل أسابيع من إغتيال الخالد ياسر عرفات، والقاتل كان يعلم زمن النهاية، أعلن شارون عن خطته المفاجئة الخروج من قطاع غزة من طرف واحد، دون أي تنسيق سياسي مع السلطة الوطنية، رغم المخاطر الكامنة في تلك الخطة والأهداف الحقيقة لها، لم يكن هناك خيار أمام الرئيس الشهيد الحي الا العمل على "استلام لقطاع"، دون أن يتجاهل الهدف الحقيقي للخطة الشارونية..

وبعد إغتيال ابو عمار وانتخاب "قيادة جديدة"، كما رغب بوش الإبن في خطته الشهيرة عام 2002، بدأ عملية التسارع لتنفيذ مشروع "الانقسام السياسي - الوطني"، ولكن عبر لعبة ديمقراطية، طلبتها أمريكا وتل أبيب ولم يملك الرئيس عباس سوى الرضوخ لها، كونه لا يجرؤ على الرفض لاعتبارات يعلمها جيدا..فكانت الانتخابات عام 2006 بمشاركة مفاجئة من حماس..

الانقسام بدأ عمليا مع فوز حماس وتشكيل نظام "إزدواجية الحكم والحكومة"، الرئيس ببرنامج سياسي ورؤية وأدوات..وحكومة ببرنامج وأدوات، بدأت تتعامل كأنها ممثل شرعي جديد وبديل..

ومنطقيا وصلت الى النقطة المفترض لها وهي الانقلاب فالانقسام عام 2007، ومع اتفاق روما دخلت مرحلة الانفصال كمقدمة لكيانية جديدة في قطاع غزة، أبن شرعي لمشروع جونستون الأمريكي مع تقزيم مساحته..

لذلك يمكن اعتبار "إتفاق روما" يمثل "النكبة الرابعة" للشعب الفلسطيني، ونقل مرحلة الإنقسام الى مرحلة الانفصال، بعيدا عن "حسن النوايا"..تمهيدا لانشاء "الكيانية الغزية - حكم ذاتي تحت وصاية تركية ورعاية اسرائيلية".

ذلك هو الخطر الحقيقي على فلسطين من أبعاد "إتفاق روما" على فلسطين، وليس اعادة علاقات بين بلدين كانت بينهما علاقات أكثر من استراتيجية ونموذجية..مهما كانت مقيته للشعب الفلسطيني.

لسنا في موضع البحث لماذا فعل أردوغان ذلك، ولما كان "الانهيار السياسي" فله ما له أن يفعل في إطار سلطته، ولكنا ما ليس له ولا لغيره مهما كان المسمى، التلاعب بالتمثيل الوطني، وليس له أو لغيره أي ما كان، أن يمارس "وصاية سياسية" على شعب فلسطين، والعبث بممثله الشرعي والوحيد، مهما كان هوان هذا الممثل راهنا..!

ملاحظة: جنين ..نابلس وما حولهما، صفارة إنذار مبكر لبدء مشروع الاحتلال، اكمالا لإتفاق روما بنشر "الفوضى الغاضبة"..أجهزة الرئيس عباس الأمنية مصرة أن لا ترى جوهر تلك الأحداث..وتراها "عائلية"..المسألة فوق ذلك بكثير!

تنويه خاص: هل يدرك الرئيس عباس أن الوقت بات أسرع من السيف إن لم يقطعه سيقطعه..كل ما حوله يؤشر أن المستقبل ظلامي جدا، ما لم يتحرك فعلا لإضاءة نور الطريق المفروض دون "عناد كافر" نتيجته هلاك حتمي..وذكر إن نفعت وقد لا تنفع!

أرقام لها قيمة لو كان هناك حساسية شخصية وإحساس بالمسؤولية!

كتب حسن عصفور/ في بلاد تحسب حساب للرأي العام، وتعلم يقينا أنه "وحده" ولا غيره هو من يمنح القوة والقدرة للحاكم أو الحكم والحكومة، ولذا مع كل استكلاع رأي يتم في تلك البلاد تقوم الدنيا ولا تقعد، تحليلا ودراسة لما بتلك الأرقام من أهمية، وكيف لمن بالسلطة إستدراك ما وجب إستدراكه، وقوى المعارضة، حركة ونشاطا للإستفادة مما ورد، أو لاجراء حسابات جديدة لو لكانت على غير هواها..

في بلادنا العربية بشكل عام، وحيث أن غالبية اهل الحكم فيها ليس نتاجا لعملية ديمقراطية، بل لغيرها، ومن يأت بالديمقراطية نجده محصنا بآليات خاصة، ومع ذلك نرى البعض في تلك البلاد يدرك معنى استطلاعات الرأي، حتى لو شابها أخطاءا اجرائية، وعل ما شهدته مصر مؤخرا، عندما تحدث استطلاع رأي عن

انخفاض شعبية الرئيس السيسي الى 80% بعد أن كانت فوق الـ90، هللت لها كل أطراف معارضة السيسي ومعاديه، واصيب بعض انصاره بارتباك اعلامي، وبدأوا في التفسير والشرح لرقم يحمل شعبية تفوق ما لأي حاكم في الكوكب الأرضي، لكن حجم الانخفاض هو ما كان مثيرا..

أما في "بقايا الوطن" الفلسطيني، بشقيه شمالا وجنوبا كل بما تسلط عليه، فيبدو ان ذوي السلطة يعتبرون اي إستطلاع ما لم يكن ضمن "المقاس الخاص" فهو غير ذي قيمة سياسية، وأي رقم مهما كان يمس مصالحهم وسلطاتهم التي فقدت أركان "شرعيتها السياسية والقانونية"، وأن استمرارها ليس سوى واقع إجباري لا أكثر..

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، معروف بأنه احد أهم مراكز الاستطلاع في فلسطين، أجرى مؤخرا استطلاع رأي في الاسبوع الأول من يوينو (حزيران) 2016، نشرت وكالة "رويترز" العالمية للأنباء خبرا موسعا عنه ومنه، ما يكشف قيمة التقرير، وانه لن يبقى في "إطار المحلية"، بل اصبح تحت مرأى وسمع المهتمين بالشأن الشرق الأوسطي، وبالطبع دولة الكيان..

اهتمام وكالة عالمية بنشر خبر موسع عن الاستطلاع يمنحه أهمية سياسية سواء محلية أو عالمية، ولذا سيتم التعامل مع الأرقام الواردة من قبل "دوائر الأمن السياسي" بإهتمام خاص..

ولكن، هل حقا يمكن لأي من طرفي النكبة الثالثة التي يطالها الاستطلاع أن تتعامل مع تلك الأرقام التي جاءت في الإستطلاع بأي أهمية سياسية، ام سنجد من يخرج ممن لا يجيدون سوى النطق غير الصحيح سياسيا، ان تلك ارقام لا تعبر عن الواقع..

والحقيقة، ربما تكون تلك الأرقام اقل من الواقع، وليست تلك المسألة الجوهرية في التقرير الاستطلاعي، بل ما وصل له المشهد السياسي في بقايا الوطن الفلسطيني، وأن حالة الغضب والرفض لما هو قائم بلغ حدا يفترض ان ينتج تغييرا إجباريا، لو كان للحق السياسي مكانا في الخريطة القائمة..

أن يعلن ما يقارب ثلثي أهل الضفة والقطاع عن رغبتهم باستقالة الرئيس عباس، فتلك نسبة تهز أي حاكم لديه بعضا من "الحساسية السياسية"، فما بالك لو أضيف لها أن غالبية ترى في السلطة الفلسطينية أصبحت "عبئا" على الشعب..

ولنترك كل الأرقام الأخرى في الاستطلاع ونكتفي بهاتين فقط، لإكتشفنا كم بات هناك "جدار عازل" يزداد سمكا وعلو يوما بعد آخر، بين الرئيس عباس وشعبه، وبين السلطة ومن هي نظريا إطاره السياسي الوطني..أرقام كافية لأن تحدث "هزة في أركان" الحكم في شمال بقايا الوطن، باعتبار أن جنوبه يعيش حالة إختطاف خاصة..

ونظرا لأن أهل الحكم والحكومة لن يقيما وزنا أو إعتبارا لما جاء في استطلاع يمثل إنذارا كبيرا، هل للقوى السياسية أن تعيد قراءتها للمشهد الفلسطيني، علما بأ تعبير قوى "معارضة" لم يعد دقيقا بالمعني السياسي الواقعي، فهي إما تتحالف مع حركة فتح أو مع حماس أو بينهما، وتعبير المعارضة ضاق جدا وبات مقتصرا على "مواقف" وليس فصائل أو منظمات..فصيل ما يعارض موقف ما، ويؤيد موقف ما..أو يصمت بشكل ما لحسابات ما!

هذه الأرقام تكشف، أن الهزة السياسية التي قد تحدث في أي لحظة، لن تنتظر فصيلا، ما لم يتم "تصويب المسار العام"..

هل تحدث مؤسسات الحكم والحكومة، ما يخالف المعلوم وتقرر إتخاذ ما يمكن من تخفيف حدة أرقام استطلاع مثير..وهل يقف الرئيس عباس تحديدا، قبل غيره امام ما جاء فيه، ويقرر دراسة المسألة من كل جوابنها بلا حساسيات خاصة أو شخصية، ويشكل لجنة طوارئ لذلك، بعيدا عن "الفرقة الخاصة" او حزبية العمل..

التاريخ يعلمنا أن كل مستهتر بالرأي العام دوما نهايته ليست "طريفة"، مهما ظن الخائبون!

ملاحظة: تم عزل محافظ نابلس دون معرفة السبب، فنصبه البعض"بطلا" لمعارضة قرارات المقاطعة - مقر الرئيس-..عاد المحافظ ذاته لمنصبه دون

معرفة ليش عاد، فنصب "بطلا" للالتزام بقرارات الرئيس..مشان هيك ثلثي الناس يرون في السلطة عبئ!

تنويه خاص: أرقام قيمة السلاح المشترى لدول عربية لا صلة لها بالحرب، تعيد للذاكرة مفهوم "الخاوة" التي كان يفرضها الفتوة في الحارات أيام زمان..بتعديلات بسيطة في الآرقام من ملاليم الى ملايين بس!

اعتذار الرئيس عباس لحاخام عنصري "هرولة مشينة"!

كتب حسن عصفور/ ربما يمكن اعتبارها واحدة من أكثر الاعتذارات التي ستدخل التاريخ السياسي، تلك التي تقدم بها الرئيس محمود عباس، لحاخام يهودي مستوطن عنصري الذي دعا علانية وفي تصريحات نشرتها مختلف وسائل اعلام عربية وعبرية وأجنبية لتسميم مياه آبار الفلسطينيين..

الرئيس عباس، وبعد ما استعرض في خطابه أمام البرلمان الأوروبي الشأن العام، وتحدث فيه عن وجود "روايتين" حول فلسطين - شو قصة الروايتين مع فرقة الرئيس -، وهي ليست مجال الحديث عنها الآن، رغم مصيبتها السياسية والفكرية أيضا، أشار الى دعوة حاخامات تسميم أبار المياه، وقد اعتبرت تلك نقطة ساخنة للإعلام الغربي..

وما أن أنهى خطابه الذي يستحق "تحليلا تفصيليا خاصا"، حتى فتحت حكومة نتنياهو نيرانها الثقيلة ضد الرئيس عباس، وإتهمته بـ"اللاسامية" و"العنصرية"، وهي تهم جاهزة منذ ولادة الحركة الصهيونية ضد كل رافضي عدوانيتها واحتلالها، ويمكن أن تشمل "يهودا رافضين أيضا" وبدلا من رد النار بنيران سياسية مكثفة جدا، على كل جرائم الحرب والنشاطات الاستيطانية العنصرية لحكومة الاحتلال، وباتت وفقا لقترير مجلس حقوق الانسان جرائم حرب، فاجئ الريس عباس شعبه أولا والعالم ثانيا، ويعلن براءة الحاخام العنصري من التهمة، ولم يكتف بهذا بل ذهب بعيدا ليقدم له ولحكومة بيبي "اعتذارا" عما قاله، ويؤكد أنه ليس معاديا للسامية..

الرئيس عباس سجل "تراجعا" غير منظم، بل ويمكن وصفه بـ"الهرولة السياسية"، أمام هجوم عصابة نتنياهو وطغمته الفاشية الحاكمة في تل أبيب، خاصة وان تصريح الحاخام قبل إسبوع من خطاب الرئيس "التاريخي" أمام البرلمان الأوروبي، ولو كان حقا يريد التدقيق، كان عليه قبلا أن يدقق القول ويتأكد، اما ان يعلن "براءة" ذلك العنصري بعد هجوم نتنياهو فتلك المصيبة الكبرى..

ربما جاءت "هرولة" الرئيس عباس السريعة جدا، والتراجع عما قاله صوتا وصورة ونصا مكتوبا ضد اعلان ذلك الصهيوني المستوطن، تحت وطأة مخاوف من فتح ملف قديم للرئيس عباس، عندما قامت وسائل اعلام صهيونية، في اسرائيل والعالم، بشن حرب واسعة على الرئيس قبل أن يصبح رئيسا، بخصوص بحث له، عن الحركة النازية و"محرقة اليهود"، حيث أورد الرئيس في بحثه رواية تشير الى ان "المحرقة" وما نشر عن أرقامها ليست دقيقة، وهو رأي يتفق كثير من الباحثين معه في حقيقة ما حدث..لكن الحركة الصهيوينة في حينه اتهمت الرئيس بـ"اللاسامية" و"العنصرية" وإنكار المحرقة" تهمة تلاحقة..

ربما يكون ذلك المخزون هو الذي أدى لتسارع التراجع الرئاسي بتبرئة العنصري مما نسب اليه حول تسميم آبار المياه..ليغلق مخاوف قد تفتح عليه نارا !

كان الأجدر بالرئيس عباس، أن ينفي أي اتهام له بـ"معادة السامية"، وأن الحديث عن جريمة عنصرية لحاخام أو غيره، هو واقع لا يحتاج لأي شهادة خاصة، بل هناك مئات التقارير التي تؤكد ارتكاب جرائم حرب من قبل دولة الكيان، وأن ارشيف الجمعية العامة للأمم المتحدة مصاب بتخمة من تلك التقارير، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت عام 1975 قرارا خاصا برقم 3379 اعتبرت فيه الحركة الصهيونية حركة عنصرية، وتراجعها تحت ضغط التطورات الدولية لا يلغي جوهر النص الأممي..

كان يمكن للرئيس عباس أن يشن هجوما مضادا لهجوم فرقة بيبي، ويفتح ملف الحركة الارهابية والفاشية المتنامية بخطرها ليس على فلسطين فحسب، بل وعلى اسرائيل ذاتها، وعنده شهادات قادة من جيش الاحتلال، سابقون وحاليون،

وكيف تنمو الفاشية داخل اسرائيل، وهي الخطر الحقيقي على دولة الكيان، كما قال أحد قادة الأمن الاسرائيلي..

تراجع الرئيس يمثل "نكسة سياسية" لا تليق برئيس شعب فلسطين، والفضيحة هنا، ماذا سيقول للجامعة العربية وكل الهيئات المحلية والعربية التي أدانت تلك الدعوة العنصرية، هل باتت مطالبة هي أيضا بتقديم الإعتذار..وهل سيقبل ذاك الحاخام العنصري اعتذار من يعتذر له، أم أنه سيستخدم اعتذار الرئيس وتبرئته من تهم التسميم لرفع شكوى دولية لكل ما إتهمه بتلك التهمة..

سيادة الرئيس، هل لك أن تعتذر لشعبك عما اعتذرت عنه للصهيوني والفاشي الجديد..وقبله بالأصل هل إعتذرت يوما لشعبك عن "خطأ او خطيئة" قمت بها..ونذكر إن نفعت الذكرى بواحدة منها وهو "تقرير غولدستون" عن الحرب العدوانية على غزة..!

سيادة الرئيس ما فعلت هو ما يوجب الإعتذار والاعتذار الكبير جدا لأنه خطيئة سياسية لا سابق لها..هل تفعلها أم تغلق أذنيك وتدير "ظهرك" لشعبك!

ملاحظة: رد القضاء الفرنسي لدعوى مقتل الخالد ياسر عرفات يفتح باب الريبة السياسية الكبرى، بأن هناك مقايضة ما بين ما يعرض من مبادرة فرنسية سياسية واغلاق ملف اغتيال الخالد ابو عمار..أهي رشوة للقاتل يا ترى...!

تنويه خاص: رغم كل موقف رافض للإنقلاب البرازيل ضد الرئيسة الشرعية روسييف، لكن ما دعا له الرئيس الانتقالي منعم بضرورة تمييز المرأة بتقاعد مبكر تستحق الاشادة..لعلم كوبا هي أكثر دول العالم تمييزا ايجابيا لصالح المرأة!

"اكتشافات صائب الباريسية"..غير صائبة أبدا!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة يمكنها إعتبارها أكثر من مدوية، أعلن صائب عريقات عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والمعين بقرار لا زال تحت "الشبهة السياسية" أمينا لسر اللجنة التنفيذية، على حساب ياسر عبدربه بعد تعارض

سياسي مفترقا عن سياسة الرئيس محمود عباس، أن هناك "11 ايجابية سياسية" لبيان مؤتمر باريس، الذي إنعقد يوم الجمعة في 4 يونيو (حزيران) 2016..

المفاجأة "العريقاتية" تأتي في كونها من حيث المبدأ، على خلاف كبير وواسع جدا من تقييم "الغالبية المطلقة" من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، حتى حركة فتح التي ينتمي لها ويحتل "منصبا قياديا" بها لم تجرؤ بقول ما قاله من "إيجابيات" عجزت عن "إكتشافها" الرئاسة الفرنسية صاخبة الحفل الخاص..والغريب أنه لم يكتشف تلك الايجابيات في البيان القصير جدا الا بعد مرور ما يقارب 48 ساعة عليه، ما يفتح باب الشك ويبدو أن غالبه لن يكون "إثما سياسيا"!

ولا تنتهي المفاجأة عن التعارض الكلي مع غالبية الشعب وقواه، بل أنه يتعارض مع شخصيات مركزية في ذات الموقع، اللجنة التنفيذية التي أعلن كثير من أعضائها أن بيان باريس مخيب وأقل من توقعاتهم، وكل ما قالوه منشور قبل "إعلان صائب"، فيما وزير خارجية فلسطين، رياض المالكي، وهو أحد اعضاء فرقة الرئيس عباس الخاصة، قال في مقابلة مع صحيفة مقربة من الرئاسة، أنه تم تغيير ما كان متفقا عليه، واتهم دولا بعينها، الطفل الفلسطيني يعلم أنها امريكا ودولة الكيان بالتأثير على الصيغة الختامية للبيان..فيما رحبت أوساط اسرائيلية بما صدر باعتباره قلل من "الضرر السياسي المتوقع"..

وعودة الى "الاكتشافات العريقاتية" عن بيان باريس، حيث يصر "صائب" على أنه تحدث عن "دولة فلسطينية فوق الأراضي المحتلة عام 1967"، دون أن يقل لنا هل هناك تبادل أراضي مثلا، وما هي نسبتها وقيمتها ومواقعها، بل وهل تشمل تلك الأراضي القدس المحتلة كما هي معلومة في تعريف الأمم المتحدة وقرارتها المتعاقبة، بما فيها منطقة الحرم القدسي الشريف كاملا..

وهل يجرؤ صائب عريقات على الجزم، ويعلن أن المسجد الأقصى والحرم الشريف لن يكون مكانا لـ"جبل الهيكل" الذي أعلنت امريكا وفرنسا تأييدها طلب تل أبيب له، بل أن الرئيس الفرنسي ذاته قالها صوتا وصورة ساعات قبل افتتاح المؤتمر، ان القدس مكان للديانات الثلاث، وهو مصطلح يمهد الطريق أمام تهويد الحرم الشريف..

هل يجزم صائب عريقات، أن "حل الدولتين" يستند الى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، ام أن هناك قرارات يتم العمل لها من أجل كسر ذلك القرار لصالح "تسوية تنتقص من قيمته التاريخية"..

وكيف للسيد عضو "القيادتين" العامة والخاصة، أن يشرح للشعب الفلسطيني القيمة السياسية لوضع "خريطة الطريق" مرجعية تفاوضية وهي التي تنص على تفتيت الهدف الوطني، وتبدأ باقامة "دولة مؤقتة" على مراحل تخضع لحسن الأداء الأمني ورضا حكومة الكيان وأمريكا ومن يرغب..

أي ايجابيات يمكن أن تكون في بيان لم يتحدث عن أي صيغة إلزامية لتطبيق قرار اعترف بدولة فلسطين وحدد حدودها وعاصمتها، دون نقصان كما احتلت عام 1967..وهل غياب آلية محددة للتنفيذ يعتبر "سقط سهوا" أم ان هناك من يبحث عن "آليات خاصة" تستطيع من خلالها السيطرة" على منتجات أي جهد خاص..

كيف يمكن الجمع بين "مبادرة السلام العربية" التي لم يرفضها نتنياهو وحكومته على الأقل علانية، و"خريطة الطريق" التي جاءت منتجا أمريكيا اسرائيليا مشتركا، كما اعترف لاحقا وزير جيش الكيان ساؤول موفاز، ، ولماذا لا يتم الاشارة الى التطورات التتي حدثت في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين..

هل يمكن اعتبار الحديث عن "التفاوض" مجددا سواء كان "برعاية رباعية أو سباعية" أو دولية عربية، حقا هو المطلوب، أم الحديث يجب أن ينتقل الى وضع آلية تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، بما يشترط الاعتراف الاسرائيلي المسبق بها، تطويرا للإعتراف المتبادل بينها ومنظمة التحرير، ثم تنتقل المفاوضات لتكون بين دول فلسطين ودولة الكيان على ما لم يحل من "قضايا تفاوضية" وتحديدا قضية اللاجئين والعلاقات بين الدولتين..ودون ذلك يكون خاضعا لهذه المسألة الأخيرة..

دكتور صائب عريقات كان عليك أن تقرأ بيان باريس جيدا، كسياسي فلسطيني بلا حسابات خاصة وغير خاصة جدا - وانت تعلمها ففهمك كفاية -..جانبك التوفيق كليا فيما ذكرت.. باب التراجع مفتوحا مع "إكراميات شهر رمضان"..الوطن فوق الذات مهما كان إسمها، فهو الذي يعلى ولا يعلى عليه..

ملاحظة: ومع كل رمضان نسترجع دوما من فقدنا محبين وشهداء واسرى وطن، نستذكر الخالد ياسر عرفات الذي لم يغب رغم المؤامرة..نستذكر أن فلسطين كانت تسمى هكذا وستبقى ايها الخالد محمود درويش!

تنويه خاص: متى تقبل ايران ان يكون بدء شهر رمضان موحدا..إصرارها على الاختلاف القسري يزيدها بعدا عن حاضر العرب..!

"إكذوبة سياسية: "اليمين الإسرائيلي القادر على "صنع السلام"!

كتب حسن عصفور/ في تصريح يمكن اعتباره من باب "العجائب السياسية" التي يتقدم بها الرئيس محمود عباس للشعب الفلسطيني بين حين وآخر، أعلن وأمام مجموعة من ممثلي "بلديات اسرائيلية"، انه يعلم تماما أن "اليمين الاسرائيلي، ومنذ زمن بيغين هو الوحيد القادر على صنع السلام"..

ولم يقف عند حدود ذلك، واعتبر "التجربة في التعايش المشترك في قرى الجليل تدل، وبشكل قاطع على أن الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يعيشوا بسلام، في دولتين متجاورتين بأمن وسلام".

الرئيس عباس بهذا القول، يتجاهل حقيقة الحال من التمييز السياسي - القانوني والعنصري الذي تعيشه "البلدات العربية سكانا وخدمات" داخل دولة الكيان، وعل أهلنا في الجليل يعلمون تماما حقيقة ذلك "التعايش المشترك" الذي اشار له الرئيس عباس، تودد وربما محبة لمن التقى من يهود، كما كان سابقا أعلن عن إعتزازه بسماع الغناء اليهودي الشرقي كل صباح، مع فنجان القهوة..

الا أن الأهم في تصريحات الرئيس عباس الجديدة، هو قوله "القاطع" أن اليمين الاسرائيلي هو القادر على صناعة السلام، وهي مقولة تمثل واحدة من "الأقوال الخالدة" التي سيحملها كتاب "اقوال الرئيس عباس" يوما ما..

ولا نعرف من أين جاء الرئيس عباس بهذا "الإستنتاج السياسي"، وهل حقا كان يقصد ما يقول فعلا، أم انه حاول أن "يجامل" الحضور اليهودي فسقط منه

التعبير، وبات صعبا على مقامه التراجع، فـ"أقوال الرئيس باتت مراسيم" في الزمن الراهن..

من حيث الواقع السياسي، تلك المقولة كاذبة جملة وتفصيلا، ويبدو أن الرئيس تناسى أو نسي أن من وقع اتفاق سلام وحيد حتى الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية، هو حزب العمل برئاسة اسحق رابين، عام 1993 وما يعرف باتفاق اوسلو، وكان الرئيس عباس شخصيا أحد أفراد "الخلية السرية" بقيادة الخالد ياسر عرفات التي كانت "شريكا" في الاتفاق..

اسحق رابين وحزب العمل، كانا ضمن التوصيف الحزبي الاسرائيلي "يسار الوسط"، وعندما وقع الاتفاق مع منظمة التحرير، وكان الرئيس عباس هو من قان بتمثيل منظمة التحرير ووقع مع شمعون بيريز في البيت الأبيض يوم 13 سبتمبر عام 1993، بحضور الخالد ابو عمار ورابين وكلينتون..

ولا نعلم لماذا تجاهل الرئيس عباس تلك الحقيقة السياسية الوحيدة التي تم توقيع اتفاق بين الفلسطيني والاسرائيلي، ولم يوقع أي طرف من اليمين الإسرائيلي أي وثيقة سياسية، حتى ما وقعه الرئيس نفسه حول اتفاقية الخليل برعاية روس عام 1996 مع نتنياهو لم تجد طريقها للنور وفقا للواقع، رغم أنها كانت جزءا من كل ما تم توقيعه في زمن رابين..

اليمين الاسرائيلي، هو من قاد الحرب السياسية على اتفاق أوسلو وما تلاها لاحقا، من بورتكولات واتفاقات، سواء غزة أريحا عام 1994، او الاتفاق الانتقالي سبتمبر 1995، حتى وصلت حربه السياسية الى قمتها بقيادة نتنياهو - شارون الى واحدة من أكبر المظاهرات ضد الاتفاق في شهر أكتوبر 1995، ووضعت صورة رابين مع الخالد عرفات تضللها الحطة الفلسطينية ومحاطة برمز النازية، الصليب المعقوف..

تحريض نادر في دولة الكيان أوصل الى اغتيال أول من وقع اتفاق سلام مع الفلسطينيين يوم 4 نوفمبر 1995، ايام بعد مظاهرة نتنياهو - شارون..

اليمين الاسرائيلي هو من إغتال السلام مع الفلسطيني، وعل الرئيس عباس وفريق المفاوضات يتذكر ما حدث في لقاء "واي ريفر" الأمريكية عام 1998

عندما وقع نتنياهو بروتكول الالتزام بما جاء في الاتفاق الانتقالي حول الانسحاب التدريجي من منطقة جنين والقدس، وما أن وصل مطار تل أبيب حتى أعلن تخليه عما وقع عليه، "تقدسيا لتحالفه السياسي اليميني"..

اليمين الاسرائيلي، الذي يراه الرئيس عباس هو الوحيد القادر على صناعة السلام، يعتبر اليوم وغدا أن "الضفة العربية هي يهودا والسامرة"، وهو الذي إعاد تعبير "الدولة اليهودية" الى المشهد اللغوي، وأن "القدس العاصمة الأبدية" لا تقسيم لها، وهو ما خالف توجه حزب العمل واسحق رابين..

والسؤال الى الرئيس عباس، منذ أن قررت التفاوض مع شارون بشكل فردي عام 1995، وقبل توقيع الاتفاق الانتقالي في مزرعته ببير السبع، وحتى تاريخه، ما هي الورقة التي وقعتها انت مع حكومات اليمين المتلاحقة، من عام 1996 برئاسة نتنياهو، وحتى تاريخه عام 2016 برئاسة نتنياهو أيضا، مرورا بحكومة شارون التي قادت حرب تصفية السلطة والخالد ابو عمار ما أدى لاحقا لاغتياله الذي لا زال مجهولا، وسيبقى على ما يبدو زمنا ما..

والحكومة اليمينية الوحيدة التي أبدت استعداد لتوقيع اتفاق واكمال المتفق كانت حكومة اولمرت، ولكنك شخصيا منعت بـ"أمر أمريكي" كما أعلن أولمرت ذاته، وأنت أكدت المعلومة، وكان ذلك نهاية عام 2006..

اليمن الإسرائيلي لن يصنع "سلاما" مع الفلسطيني كما تتوقع الا وفقا لثوابته، وما لم يحدث "إنقلاب سياسي جذري في المنطقة والعالم لفرض السلام" لن يكون ابدا، والأخطر أن قد يكون "سلاما مشوها للحق الفلسطيني أيضا"..

يبدو أن رسالة الرئيس عباس لـ"تمجيد قدرة اليمين الاسرائيلي" محاولة إستجداء سياسي جديد، وتمهيد لبعض ما يقال أنه يتم "التحضير" له من وراء الكواليس..

سيادة الرئيس عباس: اليمن الإسرائيلي لن يصنع سلاما مع ضعفاء أو مرتهلين ..اليمين الاسرائيلي لم يصنع سلاما والوحدة الفلسطينية كانت موجودة وأقوى فهل تتوقع أنه سيصنع سلاما مع متقاسمين ومنقسمين ..

سيادة الرئيس ما نطقت ليس بحقيقي ابدا..لكن السؤال لما تجاهلت اتفاق أوسلو - رغم أنك موقعه -، هل ندرك أن هناك تصفية لاي أرث سياسي صنعه الخالد ياسر عرفات..سؤال بلا منحنيات سياسية ليته يجد جوابا!

ملاحظة: اعلان رئيس الكيان أن مستوطنة "أرئيل" ستبقى الى الأبد جزءا من "السيادة الإسرائيلية" اعلان مسبق ان "السلام القادم" سيكون "مسرطن استيطانيا"!

تنويه خاص: أمين سر فرقة الرئيس عباس الخاصة جزم قاطعا بأن دولة قطر بقيادة الأمير "المفدى" تميم تلعب دورا "محوريا" في دعم القضية الفلسطينية..التصريح مرحل الى قيادات فتح وقواعدها..للمراجعة وتقديم كشف حساب سياسي لما قال "الأمين الخاص"!

"التوسل الإستجدائي" لن يجلب "سلاما" مع الكيان!

كتب حسن عصفور/ منذ نهاية عام 1988 ومع انتخاب جورج بوش الأب رئيسا للولايات المتحدة، والإدارة الأمريكية تعمل بكل "السبل المشروعة وغيرها" لقطع الطريق أمام تحقيق الشعب الفلسطيني حقه في الاستقلال الوطني وإقامة دولته الخاصة، فوق الأراضي المحتلة عام 1967.

تزامنا مع اعلان "وثيقة الاستقلال" الفلسطينية في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1988، والذي أكد حق الشعب في اقامة دولته، سارعت الإدارة الأمريكية بإصدار واحدة من اخطر"الوثائق" السياسية لكسر قوة الدفع لوثيقة الاستقلال - تقرير البناء من أجل السلام -، خاصة وانها ولدت من رحم الإنتفاضة الوطنية الكبرى، التي انطقلت ديسمبر"كانون أول" عام 1987..

الإدارة الأمريكية لخصت أهدافها في مسألتين أساسيتين، خلق قيادة "مسؤولة" للفلسطينين من الضفة والقطاع ، تكون هي المسؤولة وليس قيادة منظمة التحرير، وهي الخطوة التي أعيد إنتاجها بصيغة مستحدثة، ومن جورج بوش الإبن عام 2002، عندما طالب بـ"قيادة ديمقراطية" للشعب الفلسطيني غير قيادة ياسر عرفات، وكان لهم ما رغبوا به في هذه المسألة..

والنقطة المركزية الأخرى كانت منع قيام "دولة فلسطينية مستقلة" فوق الأرض المحتلة عام 1967، وتلاعبت أمريكا بالبديل، وعرضت "حكم ذاتي كامل يرتبط كونفدراليا بالأردن"..

ولاحقا، أعادت أمريكا إنتاج صيغتها تلك نتيجة تطورات المشهد السياسي بعد اتفاق أوسلو، بثوب جديد، عندما أنتجب "مفهوم الدولة المؤقتة" التي جاءت عام 2002 نصا من نصوص "خريطة الطريق"، ولم يكن ذلك العرض السياسي الجديد، تحت أقدام قوات الاحتلال التي أعادت احتلال الضفة والقطاع، وحاصرت ياسر عرفات، سوى مقدمة مستحدثة لإلغاء جوهر الموقف الفلسطيني في "وثيقة الاستقلال" باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة..

ويبدو، أن البعض الفلسطيني، يريد تمرير تلك الإستراتيجية الأمريكية ضمن عملية تضليل سياسية، تحمل أسماءا مستعارة، وبأثواب مختلفة، خاصة بعد أن أكد الرئيس محمود عباس إعادة إلتزامه بـ"خريطة الطريق" التي قدمتها واشنطن عام 2002، واستبدلت الاستقلال الوطني الكامل من خلال دولة فلسطينية كاملة، الى تجزئة المفهوم وتنفيذه على مراحل "دولة مؤقتة" ضمن "حدود مؤقتة"..

الآن، هناك ما يسمى "المبادرة الفرنسية"، التي وجدت تأييدا وحماسا رسميا من الرئاسة الفلسطينية، ثم تأييدا عربيا رسميا لها، مبادرة تعمل على إعادة البحث في كيفية الذهاب نحو "تسوية الصراع في المنطقة"..

ولو تركنا جانبا، الموقف من مضمون المبادرة الفرنسية ومضمونها، وبعض مخاطرها السياسية، وأن رفض دولة الكيان لها ليس مقياسا لتأييدها، فتلك فلسفة أخرى، ولكن لنقف أمام الإسلوب والشكل الذي يتم به العمل على جذب دولة الكيان للمشاركة في المؤتمر المنوي عقده نهاية عام 2016..

يلاحظ ومنذ التفكير الفرنسي لعرض الفكرة اياها، أن هناك حركة "إستجدائية" غير مسبوقة من أجل جذب دولة الكيان للمشاركة في المؤتمر، ومن يتابع مسار الحركة الفرنسية وغيرها يجد أن العنصر الرئيسي ليس البحث في كيفية "صناعة سلام" مستند لما أقرته "الشرعية الدولية" بخصوص فلسطين وإنهاء الإحتلال، بل هو العمل على تقديم كل السبل الممكنة لـ"إغراء" حكومة نتنياهو والكيان بالموافقة على الحضور..

مجمل "الحوافز" السياسية والاقتصادية التي يتم صياغتها لترضية اسرائيل، تعكس "خللا سياسيا" في جوهر الموقف من قضية الاحتلال ذاته، وكأن المطلوب هو تقديم "مكآفات" لدولة تحتل أراضي دولة باتت عضو في الأمم المتحدة..

حوافز بدأت بفتح مكتب للكيان في مقر حلف الناتو، لأول مرة منذ تأسيس الحلف، بعد أن ساعدت حكومة اردوغان تل أبيب، وبعدها تم انتخاب ممثل دولة الكيان رئيسا لأحد أهم لجان الأمم المتحدة، اللجنة القانونية، سابقة لم تكن منذ العام 1948، وأيضا بمساعدة أوروبا وتركيا ،حليف طرفي النكبة الانقسامية، بينما يتم صياغة "رزمة حوافز اقتصادية خاصة"..

ويبدو أن البعض الفلسطيني والعربي، يعمل لتطوير مفهوم "الحوافز" بتحديث مفهوم "التطبيع العربي العام" مع الكيان، ضمن مبادرة السلام العربية كشكل من أشكال الترضية والإغراء السياسي لحكومة الكيان..

ولأن دولة الكيان، لا تقيم وزنا لحركة "التوسل الإستجدائي" التي تنامت مؤخرا بشكل مثير ومريب، وفي سياق مختلف لحركة شعبية عالمية، تضع هي "شروطها الخاصة" للمشاركة فقط في المؤتمر، دون أن يعني ذلك إلتزاما سياسيا بأي نتيجة لا ترضي الكيان..

التوسل العام للكيان لن ينتج أي موقفا يمكنه أن يدفع الكيان لإعادة حساباته السياسية، وأن استمرار الرفض ليس سوى مقدمة للعقاب، لكن ما يحدث خلافا لذلك، حتى أن حكومة نتنياهو وعشية البحث الإوروبي لتأييد المبادرة الفرنسية أقرت "خطة إستيطانية غير مسبوقة" في الضفة والقدس، بقيمة 82 مليون شيكل (18 مليون دولار)، بما فيها بناء "فنادق ونزل سياحية"، رسالة علنية أن الاستيطان في الضفة يتجه للتهويد، كما هو في القدس..تهويد ما يمكن تهويده..

والى حين تقديم مزيدا من "الحوافز السياسية - الاقتصادية" لترضية الكيان، فإن رسالة نتنياهو العلنية، أنه من يضع أسس الحل والسلام الذي يريد..وما اقرار المشروع الاستيطاني التهويدي الأخير الا مؤشرا..

نعم، ليس بالتوسل الإستجدائي يتحقق "السلام والتسوية"..وآليات تحقيق ذلك أكثر بساطة من تعقيد ما يحدث راهنا..موقف عربي يعلن لا مشاركة في أي مؤتمر قبل اعلان الكيان التزامه بما اقرته الشرعية الدولية، ومنها قرار دولة فلسطين 19/ 67 لعام 2012..دون ذلك وهم في وهم في وهم..

ولنا وقفة أوسع حول "آليات" مواجهة موقف الكيان وسبل ردعه وأقرار ما يجب إقراره لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، غير "السبل الإستجدائية".

ملاحظة: من مفارقات الحالة الفلسطينية، توافق حمساوي فتحاوي على صداقة قطر وتركيا، وتوافقهما على خلاف مع دول عربية بعينها..أي صدفة سياسية تقف وراء ذلك يا ترى..إسال عن المصلحة الخاصة!

تنويه خاص: دولة الكيان أقرت خطة نوعية لتهويد الضفة ..رد الرئاسة الفلسطينية وفريقها جاء كأن المسالة "إنتهاك" تقليدي..يا بختك يا بيبي!

"اللجنة التأكيدية" لمنظمة التحرير الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ منذ غياب الخالد ياسر عرفات، لم يعد هناك إمكانية واضحة لمعرفة عمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بل وغاب مع غياب معرفة العمل مواعيد محددة لخلية العمل الوطني الإولى، حيث تمثل أداة التنفيذ لقرارات الإطر الشرعية..

ربما يعتقد البعض أن تلك سمة ضربت عمل المؤسسات الفلسطينية عامة، بحكم سمات الرئيس محمود عباس المصاب بحالة "ملل مزمنة" من اللقاءات العامة، وقد تكون صفة له ان يتصرفها ما قبل أن يحتل كل مواقع الرجل الأول في العمل الفلسطيني العام، منظمة وسلطة وأجهزة أمن، الى جانب رئاسته لحركة فتح، بما تمثل من "ثقل خاص" في الحركة الوطنية..

والحديث عن عمل المؤسسة الإولى لصناعة القرار الوطني، ليس "ترفا سياسيا" جاء بحكم المصادفة، بل نتيجة ما آل اليه حال تلك الخلية الإولى في الشرعية

الوطنية، في ظل "العهد العباسي"، خاصة بعد "الإنقلاب الداخلي" بطرد ياسر عبدربه من موقعه كأمين سر اللجنة التنفيذية، وهو الشخصية الأقدم في صفوف اللجنة التنفيذية، واستبدالها بالشخصية الأحدث بها، ليس في سياق تطوير أدوات العمل، ومنظومته، بقدر ما جاء في سياق "تصفية حسابات بعهضا سياسي وبعضها شخصي"..

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعند أي لقاء لها يأتي بالصدفة أو بحاجة ضرورة، وليس ضمن دورية للمتابعة والمراجعة والرقابة وتنفيذ ما وجب تنفيذه، تخرج بعدكل لقاء لتصدر بيانا بات في "فترة امين السر الجديد" طويلا نسبيا يستعرض فيه كل ما يحلو لك أن تقرأ من عناوين لأهم الأخبار خلال فترة غياب اللجنة..بيانات لا تكتفي بعملية سرد لغوي لأبرز المحطات الإخبارية، لكنها إنتقلت الى مرحلة جديدة من مراحل عملها..

اللجنة التنفيذية في بياناتها الأخيرة، باتت تستخدم تعبيرا هو الأكثر انتشارا بين كلمات ما تصدر، فعل "أكدت اللجنة على ..."، والحقيقة التي تمثل شكلا من أشكال الصدمة السياسية، أن الإطار التنفيذي الأول في منظمة التحرير تحول بقدرة "أمين السر الحديث" من إطار متابعة وتنفيذ لقرارات الإطر الشرعية، الى لجنة تأكيد على ما سبق إقراره أو تأكيد ما سبق تأكيده في بيانات سابقة..

ومن أتيح له قراءة البيان الأخير للإطار التنفيذي للمنظمة، سيكتشف عجب العجاب، من البدء بالدعوة الى التعامل الحسن خلال شهر رمضان، الى مقاطعة منتجات الإستيطان، مرورا باستنكارها زيارة رئيس الكيان الى مستوطنة لا تبعد كثيرا عن مقر اقامة الرئيس محمود عباس (اللجنة صمتت الى حين اللقاء)، ثم ذهبت لتبدأ رحلة "التأكيد" التي باتت سمتها، تأكيدها لدعم جميع الجهود حول التسوية، مرورا بتأكيدها أنها سـ"تتصدى" للمشروع الاستيطاني فوق مطار قلنديا (اعتبارا أنها تصدت لكل ما قبله من مشاريع أخطر تأتي في سياق تهويد الضفة والقدس والحرم القدسي الشريف)..

ونأتي الى "أم التأكيدات" التي تكشف عورة أداة العمل التي أصيبت بها الخلية الإولى عندما يصل بيانها الى، " أكدت في الوقت نفسه على قراراتها السابقة، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في وجوب تحديد العلاقات الأمنية

والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، واتخاذ إجراءات فورية" ..." وأكدت اللجنة التنفيذية دعمها التام للجهود المبذولة لتحقيق إنهاء الانقسام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج م.ت.ف...."

وهناك مسلسل لا ينتهي من "تأكيدات" اللجنة في أكثر من عنوان، لكن المصيبة الكبرى، ان يصر كاتب البيان على محاولة "إستغباء" الشعب الفلسطيني، باعادة انتاج ما هو منتج وتسويقه وكأنه "إختراع سياسي"..اي فضيحة سياسية تلك التي يشير لها البيان الأخير للإطار الأول يوم 11 يونيو 2016، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واجبها الأول من الإسم الذي تحمل، هو "تنفيذ قرارات الإطر العليا" سواء مجلس وطني أو مركزي، أو اي قرار تتخذه ذات اللجنة في سياق دورها ومسؤوليتها، أما ما لجأ له البيان المشار اليه من إعادة "تأكيد اللجنة على تنفيذ قرارات المجلس المركزي" فتلك هي "الفضيحة الكبرى"، أي استهتار بات سائدا ..

ربما كان أكثر مصداقية لها لو أن كاتب البيان ومن سمح له بنشره، الاعتذار للشعب الفلسطيني على عدم قدرة الإطار والرئيس ومن معه، من المضي نحو تنفيذ قرارات المجلس المركزي بكل ما لها وعليها، وأن اللجنة قررت تعليق تلك القرارات الى حين عقد مجلس وطني جديد ينتخب إطارا أكثر تعبيرا عن روح الشعب ونبضه الكفاحي، أو إنهاء نكبة الانقسام والتوافق على تشكيل "إطار قيادي مؤقت" الى حين اجراء انتخابات للمجلس الوطني، يتكفل بمعالجة توصيات المجلس المركزي بتحديد العلاقة مع دولة الكيان، وفقا للقرارات المتخذه قبل عام ونصف العام تقريبا..

كان سيكون أكثر "نبلا سياسيا" لو اعترف "الإطار" بعدم القدرة على تنفيذ القرارات من ممارسة "غوغائية سياسية" باتت مملة ومقيتة..

ويبدو أنه من اليوم ولاحقا، سنكون أمام مسمى جديد، خاص بإلاطار، اسم يناسب المضمون والدور، "اللجنة التأكيدية لمنظمة التحرير الفلسطينية" بديلا عن "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية"، الى حين انتخاب لجنة جديدة، او تشكيل إطار قيادي متفق عليه..

الى أن يحدث ذلك، فالنصح أن تصوم "اللجنة التأكيدية" عن الكلام، وتكتفي بما هي عليه وتذهب في تسريع وتيرة عقد مجلس وطني جديد، قبل أن تصاب بعاهة سرطانية مزمنة لا شفاء منها..ولا خوف عليها من الغياب الإعلامي حيث يستطيع أمين سرها العودة لممارسة أحد الهوايات السابقة بارسال رسائل لمن يشتهي..

المسألة ياسادة تتعلق بالممثل الشرعي الوحيد، والاستخفاف به أو مهزلته كما يحدث هو خدمة لأعداء المنظمة وكارهيها من كل صوب وحدب..إما "الإفاقة السياسية الحقيقة" أو "الى لقاء في مجلس تصويبي جديد"!

ملاحظة: حادث النادي الليلي في امريكا رسالة للإدارة الأمريكية، بأن "الارهاب" ليس لاستخدام باتجاه واحد..وأن "داعش" ليس سوى مسلسل "دواعش" لكل طرف "داعشه الخاص"..اللعب مع الارهاب له ثمن!

تنويه خاص: تصريحات مسؤولين من فتح وحماس تؤكد ان لا توقعات مهمة من لقاء الدوحة..السؤال لماذا الاصرار على الذهاب اليه..أمصلحة خاصة أم ترضية وثمن عن مصلحة خاصة..غير هيك ما في!

المسكوت عنه في الدور التركي لتعزيز مكانة اسرائيل دوليا!

كتب حسن عصفور/ فتح تصويت الأمم المتحدة يوم 14 يونيو (حزيران) 2016 أبواب البحث لكيفية حدوث "الإنقلاب الأسود" في الأمم المتحدة ضد فلسطين القضية لصالح دولة الكيان، عندما حققت فوزا غير مسبوق، ليس فقط برئاسة أحد أهم لجان الأمم المتحدة، اللجنة القانونية، بل في كمية المصوتين لها..

وذهبت صحيفة قطرية تصدر في لندن للإشارة الى وجود 4 دول عربية من بين المصوتين، ودون التوقف عند صحة المعلومة من عدمها، خاصة وأن المصدر لا يمثل قولا فصلا لمنحه الثقة، لكنها معلومة وصلت الى من يجب أن تصل اليه، والأمل يبقى في بحث تلك "المعلومة عربيا في بيت العرب"..

لكن الغريب، أن تجاهل الإعلام دور تركيا الرئيسي في الوصول الى تلك النتيجة، حيث لعبت دورا هاما ومفصليا في ما حققته دولة الكيان من "ربح

تاريخي" على حساب فلسطين، عندما منحت تركيا صوتها لترشيح تل أبيب لرئاسة تلك اللجنة في مجموعتها "غرب أوروبا"، لو اعترضت تركيا لأربكت تماما ترشيح دولة الكيان..

لكن المفاجأة جاءت بمواقفة النظام الأردوغاني في منح الضوء الأخضر لتلك العملية الإنقلابية، وكان سبقها في شهر مايو (ايار) موافقة تركيا على أن تفتح دولة الكيان مكتبا لها في حلف الناتو، ودون الموافقة التركية ما كان بامكان ذلك، حيث الإجماع شرطا موجبا لفعل ذلك..

القرار التركي بموافقتها على فتح مكتب اسرائيلي في مقر حلف الناتو، كان مقدمة لموافقتها على ترشيح الكيان الى رئاسة اللجنة، ولو اعترضت أنقرة في لجنة غرب أوروبا لأحدثت إرباكا سياسيا كبيرا للترشيح، لكنها تصرفت خلافا لكل ما كان متوقعا..

السؤال هنا، ليس لماذا فعلت تركيا ما فعلت، فتلك سياستها الحقيقة في ظل نظام أدروغان الحديث نحو خيار دولة الكيان "شريك استراتيجي" لها في الإقتصاد إذ يبلغ حجم التبادل بينهم سنويا ما يفوق 5 مليار دولار، ويتجه الطرفان نحو عقد "صفقة تاريخية" لإستثمار حقول الغاز المكتشفة في البحر المتوسط قبالة ساحل مدينة حيفا، وهو حلم تركي لتعويض الخسارة التي حدثت لها بعد قطع روسيا لصلاتها مع تركيا..

تركيا تتصرف وفق مصالحها الإستراتيجية، وانها وجدت ضآلتها في دولة الكيان لتكون بوابتها لتعويض خسائرها، مقابل أن تكون تركيا بوابة الكيان الجديدة لتعزيز مكانته دوليا، بدأت مع فتح مكتب في مقر الناتو، ثم الترشح لرئاسة أخطر لجان الألم المتحدة..

لكن لماذا يصمت طرفي النكبة الفلسطينية على الدور التركي الأخطر لدعم دولة الكيان، وأنها هي قبل غيرها كان لها الدور الأساسي في "الكسب الإسرائيلي التاريخي"..

حركة حماس لن تتحدث بكلمة واحدة على مخاطر الدور التركي على القضية الفلسطينية، وليتها تصمت وتريح الشعب، لكنها تمارس عملية "تزوير سياسي

علني"، لتمرير أن تركيا هي من يعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، وهي دون غيرها من يقاتل من أجل ذلك، دون أن تقول الحقيقة السياسية، ما يساهم في تمرير المخطط التركي - الاسرائيلي لحصار القضية الفلسطينية، ليس فقط بممارسات أدت لتحقيق النصر السياسي للكيان الاسرائيلي، بل تتجه سياسة "التطبيع التركية الاسرائيلية" لعزل قطاع غزة عن الجسد الفلسطيني، باسماء مستعارة تستغل حاجة أهل القطاع الإنسانية، لفرض واحدة من أخطر المشاريع التآمرية على القضية الفلسطينية منذ النكبة الكبرى الأولى عام 1948..

أن تصمت حماس فتلك مسألة نفعية مع نظام أردوغان، سواء بصفته الإخوانية، او لما لها من "مصالح ذاتية خاصة"، تبتعد عن المصلحة الوطنية العامة، أما صمت دولة فلسطين ورئاستها على الدور التركي، فهنا السؤال الكبير..لماذا تصمت "القيادة الفلسطينية" كما تحب الوصف على أفعال تركيا الكارثية، ولما تتجاهل حركة "فتح" ما تقوم به أنقرة ونظام أردوغان لخدمة دولة الكيان..

الأسئلة لرام الله قبل غزة..الصمت يساوي الشراكة..والشريك في مؤامرة منح الكيان ربحا سياسيا لا يستحق سوى الرجم الوطني العام..

ملاحظة: تأجيل زيارة وفد حماس ال القاهرة نذير شؤم سياسي..لكن هل لقيادة حماس أن تعلم شعب فلسطين لماذا حدث ذلك..؟

تنويه خاص: كيف يمكن أن يكون هناك فاصل بين نقد الرئيس محمود عباس والموقف من حركة فتح..البعض يخلط عامدا متعمدا..وليس كل خلط براء!

" المصالحة الفلسطينية" لم تعد "فلسطينية"..فهل تعود وكيف!

كتب حسن عصفور/ ما أن إنتهت جولة الكلام بين طرفي "النكبة الإنقسامية" في العاصمة القطرية، حتى خرج كل منهما ليعلن بأن ذلك الفشل عائد لأن "الآخر" ليس جاهزا بعد، وأن هناك "أجندات خاصة" له تمنع تحقيق "المصالحة"، وإنهاء الإنقسام..

والحق أن كل ما قاله هذا عن ذاك، صحيح بشكل عام، كون المصالحة وإنهاء الإنقسام لم يعد بأيد طرفيه، بل مرتبط بمصالح وأطراف غير فلسطينية باتت

تتلاعب به وفقا لمصالحها وما تبحث عنه من مخططات تمنحها "مكاسب سياسية"، وتبقى دولة الكيان وبعض العرب وغير العرب هم الأطراف الأكثر حضورا وإدارة لملف "المصالحة" وبالتالي من يظن أن كل من "فتح" و"حماس" يمكنهما الاتفاق خارج دائرة التأثير الاسرائيلي والأطراف الأخرى ليس سوى واهم، وربما ساذج بكل ما للكلمة من معنى..

والمسألة لم تعد "رغبة ذاتية" لأي منهما، بل القدرة على تحقيق تلك الرغبة، لو إفترضنا كل "حسن النوايا الطيبة" نحوهما، فمن يتحكم في المسار أصبح معلوما تماما للشعب الفلسطيني، ولن يتم هزيمة ذلك "المشروع الإنقسامي"، ما لم يتم "بلورة قوة عمل حقيقية" فلسطينية - عربية، تبتعد كثيرا عن رهنها بطرفي المشكلة..

وكي لا يقال أن تلك تقديرات سياسية ليس في محلها، نتوقف أمام بعض العناصر التي يمكنها أن تصبح مؤشرا على مسار "المصالحة" وكيفية التحكم بها، موضوعيا..لو كانت فعلا بأيد طرفيها:

*هل يمكن للرئيس محمود عباس وحركة فتح، في الضفة الغربية السماح لحركة حماس بأي نشاط سياسي - جماهيري، دون أن نقف خلف "ذريعة سلطة الاحتلال"..

*بالمقابل، هل تسمح حركة حماس لحركة فتح بالعمل الحر والنشاط السياسي الجماهيري في قطاع غزة، دون النظر لمسلكية الرئيس عباس وأجهزته الأمنية..اي لا يكون قمع مقابل قمع!

*هل يمكن للرئيس عباس وحركة فتح وأجهزتها الأمنية، أن تسمح لكتلة حماس البرلمانية، العمل والنشاط داخل مقر المجلس باعتباره حق دستوري لها، دون النظر في عمل المجلس التشريعي ذاته..

*بالمقابل، هل تسمح حماس لكتلة فتح البرلمانية النشاط والتحرك من مقر المجلس في قطاع غزة، دون أي منكافة خاصة..

*هل يفكر الرئيس عباس وحركة فتح، في كيفية إعادة العمل والنشاط للمجلس التشريعي، بما يسمح للكل المشاركة..إما إصدار مرسوم بعودة المجلس للعمل

والنشاط، وهو ما لن يحدث، ولكن عودة كتلة حماس للمشاركة مع الكتل الإخرى ووضع آلية خاصة لممارسة الدور الرقابي على السلطة التنفيذية، بصلاحيات المجلس..!

*مقابل ذلك، هل تتوقف حركة حماس عن عقد اجتماعات خاصة لنوابها في قطاع غزة، وتعتبره اجتنماع للمجلس التشريعي، باعتبار ذلك "خطف علني" لبعض الشرعية..

*هل يوافق الرئيس عباس ومعه حركة فتح على تشكيل "خلية عمل سياسية" بمشاركة كل فصائل العمل الفلسطيني، بما فيها حركتي حماس والجهاد، تكون بمثابة "مطبخ سياسي مصغر" يكون التوافق هو قاعدة العمل، على أن تصدر القرارات المتوافق عليها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير!

*بالمقابل، هل توافق حماس على المشاركة في تلك الصيغة بشكل مؤقت، الى حين تهيئة الظروف الملائمة لعقد "الإطار القيادي المؤقت" لمنظمة التحرير..!

*هل يوافق الرئيس عباس وحركة فتح، مناقشة اعلان دولة فلسطين، كرؤية سياسية إستراتيجية نقيضة للمشروع الإحتلالي التهويدي، وفك الارتباط حقيقة وليس بيانا "لغويا" بات سخرية من مساخر المشهد الفلسطيني..!

*مقابل ذلك، تتعهد حركة حماس بوقف أي اتصال مع دولة الكيان، مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق ببحث او دراسة أي مشاريع خاصة بقطاع غزة، مهما كانت حركة الإغراءات الخاصة بها..!

*هل يوافق الرئيس عباس على وقف أي ملاحقة أمنية لحركة حماس كفصيل سياسي، تحت ذرائع متباينة، سواء ما يتعلق بـ"هبة الغضب" او المرحومة "هبة السكاكين"..!

*مقابل ذلك، هل تعلن حركة حماس تحريمها لأي ملاحقة لفتح ومختلف القوى في قطاع غزة، تحت أي ذريعة كانت..!

ومسألة للطرفين في آن، هل توافق حركة حماس على التنازل عن رئاسة المجلس التشريعي لشخصية غير حمساوية، كما أن لا تكون فتحاوية، مقابل

عودة المجلس للعمل ضمن آليات يتفق عليها بشكل مؤقت الى حين الاتفاق مع الرئيس عباس على اعلان دولة فلسطين بديلا للمشهد الانتقالي..

خطوات لو وافق كلا الطرفين على الالتزام بها، يمكن الحديث عن "أمل سياسي" يكسر جدار استمرار الانقسام، ودون ذلك يصبح أي حديث أو لقاء ليس سوى عبث وتضليل وخداع لتمرير مؤامرة سياسية يتم الاعداد لها من وراء ظهر الشعب الفلسطيني..!

ملاحظة: نتنياهو تكرم على المجتمع الدولي وأبدى استعداده لـ"مناقشة" حظر التجارب النووية..يا سلام على هيك"تنازل تاريخي"..يا ريت البعض المكوس يتعلم!

تنويه خاص: تصريحات اليهودي الصهيوني دينس روس تستحق ردا مباشرا من الرسمية الفلسطينية..تصريحات تكشف نذالة سياسية نادرة..طبعا مش عيب أن يتم ضم اسمه للمقاطعة فلسطينيا وعربيا!

تركيا "الراعي الرسمي" لمفاوضات اسرائيل وحماس

كتب حسن عصفور/ عادت وسائل الاعلام العبرية والعربية والعالمية للحديث التفصيلي عن "صفقة التطبيع" الأشهر التي ستكون قريبا جدا، بين الدولة التركية ودولة الكيان الاسرائيلي..

صفقة تتضمن كثيرا مما لا يليق بفلسطيني الصمت عليه، ويحمل "بذورا واضحا" لتكريس الانفصال وليس الانقسام فحسب، لكن الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، وبعض أدوات اعلامهما، مصابة بعمى وطرش وخرس سياسي فريد، تتجاهل كليا مخاطر تلك الصفقة التركية الاسرائيلية على مستقبل القضية الوطنية، مقابل "حسابات صغيرة" تثير كثيرا من الريبة، أن فلسطين باتت "حسب الطلب" ولم تعد حاضرة في جدول أعمال من يمثلها قانونا، كما هو واجب وحق..

تلك، مسألة سيكون لها وقفة تفصيلة لاحقة، عند اعلان الصفقة التطبيعية بين نظام اردوغان ودولة الكيان، لأنها ستعري كل أصحاب "اللغة الثورية الجهادية"

الخالية من "المصالح الحزبية"، كما يدعون، "هي لله" وكما يخطبون بلا كلل ولا ملل..لكنها ايام والتعرية والعار سيكون هو "سيد القول وفصل الكلام"، ومعها سنرى أهي حقا لله أم لفئوية ذاتية مقيتة..

يوم الأربعاء 22 يونيو (حزيران) 2016، كشف وزير الخارجية التركية جاويش أوغلو، عن أخطر مسألة سياسية لم تثر إهتمام البعض الملاحق لكشف حقيقة "الصفقة التطبيعية" المرتقبة، عندما أشار الى أن دولته تريد أن تلعب دورا في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وأنها لا تستطيع فعل ذلك الا بعودة العلاقات مع تل أبيب..

الوزير التركي، أماط اللثام عما كان مسكوتا عنه، من دور لحكومة أردوغان في المفاوضات بين حركة حماس وحكومة نتنياهو، وهذا لم يعد إستنتاجا سياسيا كما كان في السابق، وفقا لمسار الأحداث، بل أن الوزير أوغلو هو من تطوع للكشف عن ذلك "السر الخاص"، في مؤتمره الصحفي مع وزير خارجية الجناح التركي من قبرص، حيث أشار، "لا أعتقد أن هناك مشكلة بخصوص حماس، فنحن منذ البداية اتصالاتنا بحماس علنية، وتوصياتنا لزعماء حماس ليست خفية أيضاً.
نحن نسعى للمساهمة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط من جهة، ونعلم أننا لم نتمكن من المساهمة بالشكل الكافي في هذا الشأن بسبب انقطاع علاقتنا مع إسرائيل".

وأردف جاويش أوغلو موضحا، كي لا يحدث أي التباس سياسي فيما يرمي اليه بالقول،: "إن إسرائيل اليوم أيضاً تعترف أنه لا يمكن إقامة سلام دائم من دون حماس، وكل من هو مهتم بهذا الموضوع يتقبل هذه الفكرة، ولذلك ستتواصل اتصالاتنا مع حماس، من أجل تحقيق الوحدة في فلسطين بين حماس وحركة فتح، وللمساهمة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط (...) ولذلك فلا يوجد شرط اسمه حماس، من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولن يكون".

المسألة، غاية في الوضوح والصراحة، بل وهي المرة الأولى التي تكشف تركيا حقيقة الدور السياسي المفترض أن يكون لها كجزء من ثمن الصفقة التطبيعية، وتكليفها برعاية مفاوضات اسرائيلية حمساوية، بعيدا عن الرئاسة الفلسطينية،

وربما بصمتها أو موفقتها، ومنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد حتى ساعته..

السؤال الجوهري الذي من واجب حركة حماس أن تجيب عليه، ما هو جدول أعمال المفاوضات بينها وحكومة نتنياهو، ولا نظن أن النفي سيكون صادقا لها هذه المرة، فالمتحدث هو وزير الدولة التي شكرها رئيس حركة حماس خالد مشعل في "إفطار الدوحة" ساعات فقط بعد تصريحات أوغلو، أي أنه سمع وقرأ ما قاله الوزير التركي، ولم نسمع رفضا أو تحفظا أو إشارة أن المعني بالمفاوضات ليس حركة حماس بل منظمة التحرير..

من حيث المنطق، ووفقا لطبيعة الصفقة التطبيعية بين دولة الكيان دولة أردوغان، سيكون جوهر التفاوض الحمساوي الاسرائيلي هو قطاع غزة، وما يتم الاشارة اليه من قضايا خاصة، وهي تلك التي وردت في رسالة مسؤول اسرائيلي قبل أيام لحركة حماس، نشرها موقع "امد للإعلام" ونفتها حماس، رغم انها تعلم يقينا أن نفيها "إثم سياسي" في شهر الصيام..

حماس والكيان والراعي التركي، يبحثون:

*مسائل اقتصادية متعددة، ميناء، مطار، سكة حديد وبالتالي محطة قطارات، لتنشيط التجارة بين "الكيان الغزي"، و"الكيان الاسرائيلي"، حركة العمال داخل اسرائيل، الطاقة بكل منتجاتها، بما فيها بناء محطة جديدة..

**بعد سياسي يتجسد في فتح الباب لتوسيع دور قطاع غزة في الحضور السياسي الخارجي..ولا ضرورة أن يكون ذلك الدور من خلال منظمة التحرير بل بالتوازي معها، الى حين امكانية اجراء انتخابات جديدة تسمح لحماس أن تكون "شريك رئيسي" في صناعة القرار الفلسطيني..

***قضايا أمنية، تستند الى هدنة طويلة لمدة 10 سنوات، تضمن خلالها حماس الأمن الاسرائيلي، من خلال الحدود والسيطرة الكاملة على القوى العسكرية في قطاع غزة، وتشكيل آلية تنسيق غير علنية لمتابعة المسألة الأمنية، لأنها ستكون هي معيار المصداقية بين الطرفين..

تلك بعض ملامح لأي صفقة تفاوضية بين الكيان الاسرائيلي و"الكيان الغزي" برعاية الكيان التركي..ولو كان لدى حماس ما تقول غير "النفي اللا صادق" لتعلن موقفا صريحا مما ذكره وزير خارجية الدولة التركية نحو خلق قناة تفاوضية بينها والكيان..

أما صمت عباس وفتح، على المهزلة التركية فهو الكاشف الحقيقي للمؤامرة المحاكة على القضية الوطنية، و"التقاسم الوظيفي" بين طرفي النكبة الحديثة في تفتيت الكيانية الوطنية كل بإسم مستعار!

ملاحظة: ما قاله القائد مروان البرغوثي للنائب العربي زحالقة، أن الشعب يناضل من أجل دولة وليست سلطة تؤدي وظيفة احتلالية..كلام من دهب لمناضل من دهب.. كلام يكشف لما هو بالسجن..!

تنويه خاص: عباس ومشعل في ذات اليوم ، قالا أنهما حريصان جدا على الوحدة وانهاء الانقسام..يبدو أن المشكلة في الشعب..على هيك لازم يكون الشعار" فتح وحماس معا لتغيير الشعب"..الخجل سقط شهيدا يا ولدي!

حماس "شريكا رسميا" في اتفاق النكبة التركي الاسرائيلي!

كتب حسن عصفور/ ولأن الرسمية الفلسطينية متورطة بشكل أو بآخر في تمرير "اتفاق النكبة الرابعة - التركي الاسرائيلي، وتنسيق بعضا مما كان، وقبولها رشوة خاصة، غاب رد فعلها حتى الساعة، وكأن ما حدث لا يمثل "كارثة سياسية كبرى" تلحق العار الوطني التاريخي بكل صامت عنه، فما بالك أن تؤيد بعضا منه..

وجاء بيان حركة فتح، تنظيم الرئيس محمود عباس اضافة لتأييد الإتفاق، حيث اعتبرته "شأن داخلي" بين دول، ولكنها تعترض فقط على "العنوان الفلسطيني" الذي كان يجب أن يكون..فلو أن الرئيس التركي رجب أردوغان استضاف الرئيس عباس بديلا لمشعل عشية التوقع، لكان الاتفاق مثلا "صالحا وعظيما"، ومن هنا تبدأ المصيبة القادمة..

حركة حماس، التي لم يعد لها قرار مستقل ولا خيار وطني خاص بها، وتحولت الى جزء من منظومة الحركة التركية القطرية وبالخلف الإخوانية، سارعت الى إصدار بيان قدمت فيه كل "آيات الشكر" للدور التركي فيما يخص الجوانب "الفلسطينية" باتفاقهم مع دولة الكيان، واعتبرته وكأنه "كسب وربح" جسده "كفاح الشعب ومقاومته الباسلة"..

بيان حماس الشاكر لتركيا، كان عليه ومنطقيا أن يقدم الشكر لحكومة نتنياهو، كونها هي من استجاب لتلك "المطالب الفلسطينية"، ولو أنها مثلت "إنتكاسة سياسية" لما تجرأ نتنياهو الموافقة، مهما كانت مرابحه الخاصة من تركيا..

فالصراع المركزي في المنطقة بين الكيان ودولته ومشروعه وبين فلسطين وشعبها ومشروعه، ولو أن أي من تلك المطالب جاءت خلافا للمصلحة الإسرائيلية، في ظروف سياسية لا تجبرها على التنازل لن توقع، ولذا موافقة نتنياهو على "الجوانب الفلسطينية" في الإتفاق جاءت ضمن رغبة اسرائيلية خالصة بما تم الاتفاق عليه..

وهذا لا يحتاج سوى لقراءة مجمل تصريحات قادة الكيان حولها قبل توقيع الاتفاق التركي - الاسرائيلي، ليس صدفة أن تعلن فصائل العمل الوطنية رفضها للإتفاق وتراه خطرا على جوهر القضية الوطنية، عدا فصيلي النكبة الثالثة..فكل بحث ما له في الاتفاق وتجاهل ما هو على الشعب الفلسطيني..

فحركة فتح بحثت عن دور رئيسها وحصته في "المساعدات" ومن يوزعها، وحماس رأت فيه "النصر المبين" وفقا لبيانها..

وحتى ساعته، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، خارج الزمن، لا صلة لها بحدث يمس جوهر القضية المفترض أنها تحمل صفتها، وتعمل من أجلها، ولو عادت لمسماها لتذكرت أنها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس لجنة الكلام أو الصمت لرغبة وموقف الرئيس عباس وتنظيمه الخاص..

بالطبع لا ضرورة للسؤال عن دور أمين السر الذي أحضر لهذه المهام ..الصمت وفق رغبة "سيد المقاطعة والكلام بناء على اشارة إصبعه الأوسط"

بيان حركة حماس، سيسجله التاريخ الوطني الوطني الفلسطيني كعلامة تجارية رسمية لتدشين رحلة سياسية جديدة، والانتقال بعد عشر سنوات من الإنقسام وإدارته الى بدء تنفيذ رحلة الانفصال وإدارته في إطار "حكم ذاتي" برعاية تركية ووصاية اسرائيلية..وعليه تصبح حماس "شريكا سياسيا" في الاتفاق صناعة وصياغة وتنفيذا..!

تلك هي الكارثة الوطنية الكبرى الجديدة..(مخاطر الاتفاق التركي الاسرائيلي الحمساوي سيتم قراءته تفصيلا في مقال يوم غد لو كان للحياة قرار الاستمرار).

ملاحظة: اخفاء خريطة فلسطين خلال مؤتمر بان كي مون في موقع للإنروا بغزة، موقف سياسي علني أن فلسطين الخريطة الأم لا تروق لقادة المنظمة الدولية رغم إسمها..الغريب أن الرسمية الفلسطينية وحماس صمتتا كليا على "فضيحة الخريطة"!

تنويه خاص: هل كان "القلق العام" بان كي مون يستحق أرفع وسام فلسطيني..السؤال ما هي قواعد منح ذلك الوسام المصنوع بدم شهداء القضية والوطن..بات من الضرورة اعلانها كي لا تستخدم لـ"أغراض خاصة جدا"!

"دردشة الدوحة الرمضانية"..تيتي تيتي...!

كتب حسن عصفور/ ساعات ونعود مجددا، تحت ضغط المشهد الإعلامي العام، لنشر صور لقاءات بين وفد من حركة فتح، بذات الشخصية، ووفد من حركة حماس بذات الشخصية أيضا، ربما مضافا لها تكرم السيد خالد مشعل رئيس حماس، مع مسؤول قطري ما، باستقبال الوفدين، لتوزيع الابتسامات التي افتقدتها الحالة الاعلامية، على مائدة "أفطار رمضاني" بكرم أهل قطر، كما هو الكرم العربي المعتاد في تلك المناسبات..

وقبل أن يتحرك وفد فتح الى هناك، وضع أحد ناطقيها "سلسلة من الشروط" التي وجب على حماس الموافقة عليها، ودونها "مالناش أمل" في توافق تصالحي، شروط تبدأ بإعلان حماس الموافقة على برنامج منظمة التحرير الى قبول أسسها

التنظمية، حتى أنه لم يحاول "مجاملة" حركة لها "وزن شعبي" ما بأنها ليست من التركيبة التنظيمية للمنظمة، ولكنها قد تكون يوما ما (غير معلوم متى وأين وكيف)، لكنها إحتمالية.

وبالطيع، لا ينقص حماس قلة الرد، او قلة الحيلة السياسية في الرد، فخرج منها من يضع مسلسل من الشروط، تبدأ ولا تنتهي، تسخر من برنامج المنظمة وهيكلها التنظيمي، بل ومن طريقة عملها، خاصة في "العهد العباسي"، وفي هذه النقطة تحديدامعها الحق كله، حيث تحولت أدوات منظمة التحرير آلية إستخدام لأغراض ما، وليس لتنفيذ برنامج ما..ولو عاد المرء وراجع أي قرارات أو توصيات لمنظمة التحرير، لجنة تلنفيذية، مجلس مركزي، لأدرك قيمتها الهامشية وعدم إيلاء أي إحترام لما تقرر..

والحقيقة التي يعلمها أهل فلسطين، من رأس الناقورة شمالا حتى رفح جنوبا، ومن البحر الحي "المتوسط" الى البحر الميت، عرضا، وبالطبع من هم في شتات عن الوطن الأم، يعلمون أن مسألة "الرحلات السياسية" تحولت الى شكل من أشكال "الدردشة الكلامية" في ما يعرف بتعبير "المصالحة"، ولذا لم تعد تشكل قضية إهتمام للفلسطيني حيثما كان، وكل قيمتها تحولت الى خبر وصورة، وتعليق، مع فتح شهية كتاب الرأي أو المتدربين على الكتابة لصياغة ما يرونه وصفا وتقطيعا..

ومسبقا، وقبل أن يصل وفد فتح الى مقر حركة حماس في الدوحة القطرية، نقول ان النتيجة، وكما قال أهلنا منذ القدم "تيتي تيتي مثل ما روحتي مثل ما جيبتي"..وربما يكون أقل قليلا حتى مما هو الآن، خاصة وأن "دردشة اللقاء الرمضاني" تأتي عشية ذكرى "الانقلاب الحمساوي" على السلطة المركزية واختطاف قطاع غزة، كمقدمة لخلق "كينونة" نتاج تفاهم مسبق حدث بين أطراف إقليمية وعربية، والكيان، وبعض من حركة حماس، جسدتها "وثيقة جنيف " في شهر ديسمبر 2006، التي أشارت الى إمكانية قبول حماس بـ"دولة مؤقتة" في الضفة والقطاع، وهو الخطر السياسي الأبرز الذي يهدد دولة فلسطين..

وبالمناسبة، لم تنف حماس، حتى تاريخه هذه الوثيقة، وبالطبع أطرافها معلومين بالاسم، والوثيقة متوفرة في الأرشيف الفلسطيني، وتجاهل حماس لها، وعدم

النفي، ليس إلغاءا لها، وأقر أن بعض قادة حماس أعلموني بشكل شخصي في أكثر من مرة، كلما تطرقت لها، انه لا وجود لتلك الوثيقة، لكن الحركة لم تصدر أي بيان رسمي بذلك، كونها تعلم أن سويسرا الطرف الراعي لتلك الوثيقة تملك تسجيلات صوتية ومصورة للنص والمتحاورين من الطرفين، حماس واسرائيل، والراعي السويسري، ودفع قطري امريكي تركي لها..

"الدردشة الرمضانية"، لن تخرج بأي نتيجة سوى أن الطرفين يؤكدا على "مواصلة الكلام"، ولكن في مكان آخر، وقد يكون العاصمة المصرية، التي بدأت تستضيف قوى فلسطينية، قبل أن تحضر حركتي النكبة الانقسامية..

وعلها آلية أكثر فعلا وأثرا، وهو تطور سياسي في العمل التنفيذي يحسب للأشقاء في مصر، بتغيير النمط القديم، استقبال فتح وحماس، ونسيان الآخرين، وما حدث بات مخالفا، وقد يكون به أمل سياسي أفضل، وسيكون ذلك أداة ضغط على طرفي الانقسام، حتى لو يصلا لاحقا لإنهائه..

لكن مصر والفصائل حينها يمكنهم صياغة موقف مشترك، بعد انتهاء المشاورات، لتقديمها الى الجامعة العربية كوثيقة رسمية فلسطينية، برعاية الشقيقة الكبرى لانهاء "النكبة الثالثة - الانقسام"، ويتم دعوة الأطراف كافة للتوقيع عليها داخل مقر الجامعة العربية، ومن يخرج عن "التوافق الوطني"، يصبح خارج "التوافق العربي"، حتى لو خرجت بعض أطراف عربية "صغيرة" عن ذلك..

ولذا لا ضرورة لترقب أي نتيجة من "دردشة الدوحة الرمضانية" ولا قيمة لها سياسيا، سوى ترضية حاكم قطر، بأن بلده لها "دور ما"، وطرفي المصيبة لا يمكن لهما رفض أي طلب "اميري" لحسابات خاصة بهما، كثيرها بات معلوما لشعب فلسطين، وقليلها لا زال "سرا" عليه، ومعلومة لغيره..

وقد يكون المطلوب أكثر، هو الانتهاء من التشاور المصري مع الفصائل كافة، وايضا تجمعات تشكلت ضد الانقسام والمنقسمين ومثلت فعالية شعبية، بما فيها طرفي النكبة، دون منحهما أي "ميز سياسية" في المشاروات، وهو الخطأ الرئيسي الذي وقع في السنوات السابقة..حيث كان الاهتمام بهما على حساب الكل "آلية لتكريس الانقسام وتعزيزه"..

مصر تستيطع ان تبلور "وثيقة وطنية فلسطينية" برعاية عربية تصبح "قانون سياسي" يتم الحساب والعقاب وفقا لما به..

ذلك هو الممكن الوحيد لو أريد حقا إنهاء الانقسام، ودونه سنعود الى شعار سعد زغلول القائد الوطني المصري الكبير "غطيني يا صفية..ما فيش فايدة"..وساعتها سيكون لنا "ثلاث كيانات" واحدة في غزة بحكم حمساوي، وأخرى مؤقتة في بعض الضفة بقيادة من يقبل من قيادات فتح ومن ترى معها، وثالثة في الوجدان الوطني، دولة لكل أهل فلسطين..!

ملاحظة: "نقاط ناصر القدوة" عضو مركزية فتح، يمكن ارسالها للأشقاء في مصر علهم يستفيدون منها..عرضها للنقاش العام ليس خطأ..بالمناسبة من حق أي فلسطيني تقديم ما يراه "حلا" دون بحث عن فصيله أو مكانته..تاريخ الثورة الفلسطينية حافل بذلك!

تنويه خاص: زيارة امين عام الجامعة العربية هل زيارة "وداع سياسي" لمقر الرئاسة أم بها ما هو أكثر..يا خبر اليوم بفلوس بكرة بصير ببلاش!

صدقت يا خالد مشعل..هناك "مؤامرة"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة "روتينية" التقى خالد مشعل رئيس حركة حماس، في العاصمة القطرية على مائدة "إفطار رمضاني"، يوم الأربعاء 22يونيو (حزيران) 2016 مع مجموعة من الإعلاميين المنتقين بحسابات خاصة جدا، وكان للإفطار أن يكون "عادة رمضانية" لها بعد سياسي إجتماعي عام، لولا أن القائد "أبو الوليد" كما يحلو له اللقب المنادى به، تطرق الى سلسلة من العناوين "النارية جدا"، والتي ما كان لها أن تمر مرورا عابرا، لم يقف أمامها سوى أحد أبرز كتاب حماس، ومفكريها د.أحمد يوسف، مطنبا لها مديحا خاصا بين السياسي والشخصي..

رسائل خالد مشعل السياسية من الدوحة القطرية، تستحق الاهتمام والانتباه لما حملت من عناوين مثيرة جدا، أبرزها ما قال أنه "مؤامرة إقليمية ضد القيادة

الفلسطينية في رام الله وفي قطاع غزة"، من أجل "صياغة المشهد الفلسطيني الداخلي وصناعة قيادته الجديدة والتحكم فيها وفق مقاسات إقليمية وليس وفق متطلبات الفلسطينيين ومصالحهم".

وللحق، هي المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول حمساوي بحرص وخوف على قيادة من منظمة التحرير منذ تأسيس حركة حماس نهاية عام 1987، كمواز - بديل للمنظمة وفقا للظروف في حينه، والتي كرستها حماس في ميثاقها، وسلوكها ونشاطها، ولذا أن يكون مشعل "حريصا جدا" على القيادة في رام الله يثير الاستهجان والشكر في آن، ولكن لنترك هذه لمشهد آخر، ونقف أمام السؤال الأهم - الجوهري، فيما أشار له "ابو الوليد"..

"مؤامرة أقليمية"..وبالمنطق فالقوى او الأطراف الإقليمية التي يمكن التوقف أمامها هي: مصر، ايران، تركيا، السعودية، قطر، الامارات والاردن، وبالطبع دولة الكيان الاسرائيلي، الى جانب الدور المعلوم للولايات المتحدة، وحتما لا يمكن أن يضع مشعل الاتحاد الروسي كجزء من تلك الأطراف..

وبالتدقيق، حتما تركيا وقطر وايران لن تكون هي من بين تلك الأطراف التي يشير اليها خالد مشعل، بحكم النسيج السياسي - المالي بين حماس وتلك الدول - الأطراف، ويبقى في الحساب المشعلي، غيرها..

وبلا إرهاق للعقل الفلسطيني، نقر تماما بأن هناك "مؤامرة ومخطط إقليمي لصياغة المشهد الفلسطيني وفقا لما يريدون"، ولكن يسمح لنا "المجاهد حالد مشعل" أن نلقي الضوء على تلك الحقيقة كما تحدث واقعيا وفي هذا الزمن الراهن، وليس وفقا لقول "النميمة السياسية"..

هناك مفاوضات تركية - اسرائيلية علنية تدور ومن بين أهدافها، خلق مناخ مناسب لمفاوضات بين حماس واسرائيل، وفقا لتصريحات وزير خارجية تركيا في ذات يوم رسائل مشعل القطرية، الأربعاء 22 يونيو 2016، وأن تركيا وإسرائيل تبحثان كيفية تقديم "خدمات خاصة إنسانية واقتصادية" لحركة حماس وسلطتها في قطاع غزة، مفاوضات دون علم أو اطلاع من قبل "قيادة رام الله" التي أصيب مشعل بقلق "على المساس بها"..

ومشعل اليوم 25 يونيو متواجد في تركيا في ذات الزمن المتواجد به رئيس الموساد الإسرائيلي، لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق التركي الاسرائيلي، وضمنه العلاقات الحمساوية الاسرائيلية كجزء من صفقة التطبيع، وربما صياغة "صفقة تبادل أسرى"..

أليس تلك المفاوضات التي تدور بلا أي صلة مع منظمة التحرير هي عنوان رئيسي لصياغة المشهد السياسي الجديد، أم أنها جزء من "المشروع الحمساوي الجهادي مع دولة الكيان"..

هل لنا ان نسمع تفسيرا سياسيا من قيادة حماس لهذا الجزء من المشهد الذي يتم بمشاركة أطراف إقليمية، هي تركيا واسرائيل وبالقطع تأييدا ومساعدة من دولة قطر، حيث كان أميرها جزءا من تلك التحضيرات عندما زار تركيا قبل أيام معدودة من زيارة مشعل..

مقابل هذا التحديد، ما هي ملامح الدور أو المشروع الذي يتم اعداده بين الأطراف التي أشار لها مشعل مع الكيان، غير تلك الايحائية التي تتحدث عن "مشروع" وكفى..

ما يعرض في "السوق السياسي" الآن مشروعان: الأول هو المبادرة الفرنسية التي يرفضها مشعل، وهو مصيب تماما في رفضه، حيث هي جزء من مشروع سياسي يتم الاعداد له لصياغة "المشهد الجديد" بتأييد مطلق من الرئيس عباس وفريقه، ورفض مشعل وحماس له لا يأتي ضمن صياغة "مشروع وطني شامل"..

والثاني مشروع "الرباعي السياسي الجديد" لإنشاء كيان غزة عبر تعزيز انفصال القطاع عن الضفة من خلال ما يعرف بـ"المخطط الإنساني لمواجه حصار القطاع"، وهو عمليا يؤدي الى فك ارتباط سياسي كامل الأركان عن الكيان الوطني الفلسطيني، سواء مضمونه أم ممثله..

حماس تفاوض الإحتلال برعاية تركية وتتأييد قطري وصمت إيراني، دون أي صلة أو تواصل مع منظمة التحرير، وحماس تناقش مع اسرائيل واقع الحال في غزة، دون اي ارتباط بواقع الاحتلال والتهويد بالضفة الغربية والقدس..

وقبل النهاية، ودون تفاصيل كثيرة، نسال مشعل وفريقه، لماذا لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر في أخر جولة كلام بين حماس وفتح تحت مسمى "مسلسل انهاء الإنقسام"، وهل يمكن اعتبار أزمة رواتب عدد من الموظفين أقدس من تحقيق المصالحة الوطنية..

سيد خالد، نعم هناك مؤامرة لصياغة حالة قيادية ترتبط بتمرير مشروع "إنفصال غزة ومفاوضات حماس اسرائيل"، ويبدو أنها تريد "بقاء مشعل رئيسا لحماس" في هذه المرحلة، وقطع الطريق على الانتخابات القادمة في الحركة، تحت بند "الضرورة السياسية" ولكل "ضرورة أحكام ياخالد"..ورمضان كريم!

ملاحظة: زلزال التصويت البريطاني لن يقف بحدوده عن الخروج فقط..أوروبا ستشهد كثيرا من التحدي للتغول والتوحش الرأسمالي..انتفاضة شعبية من طراز خاص..عقبال الآخرين!

تنويه خاص: من أظرف ما تسمع أو تقرأ مطالبة أحد أعضاء "خلية الرئيس عباس" دول العالم بأن تكف عن التنديد بالاحتلال، ويطالبها بألأفعال..طيب يا فالح شو أخبار قرارات المجلس المركزي..وان كنت ناسي أفكرك!

"صمت الخارجية الفلسطينية"..إرباك أم استخفاف!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام، ورغم كل ما تعيشه فلسطين الوطن التاريخي وبقاياه في الضفة والقطاع والقدس، من عدوان بكل أشكاله، الا أن هناك قضية إحتلت مكانة لها واسعة، في الأخبار والمنتديات ووسائل التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها، قضية تعيين فتاة فلسطينية شابة، تخرجت حديثا، قيل أنه تم تعيينها مباشرة "قنصلا لفلسطين" في أحد دول شمال أمريكا..

كان للمسألة ان تمر بلا ضجيج، لو لم تكن والدة الفتاة "سفيرة لدولة فلسطين" في أحد دول أمريكا الجنوبية، ما أثار شهية كل "اشكال الكلام" حول التعيين، وفتح الباب واسعا أمام فتح ملف "تعيينات الواسطة الخاصة" بعيدا عن "الأصول والقواعد المهنية" المفترض انها تحكم تعيين "السلك الديبلوماسي" الفلسطيني..

والحق، أن هناك أيضا من رأي ان الحملة تستند الى خبر غير صحيح، وانه يحمل طابع "خبر كيدي" سواء ضد الوزارة والوزير، ام لإسرة الفتاة حديثة التخرج، فيما يراه قسم آخر، وعلهم غالبية أن ذلك خبر حقيقي ويدخل في سياق "التعيين غير المهني" في العمل الديبلوماسي، بل والخارجية الفلسطينية..

ودون البحث فيما كان الخبر صوابا أم لا، فتلك مسألة تتوقف على ما سيكون من موقف وزارة الخارجية ذاتها، أو الجهات الرقابية في دولة فلسطين (حتى ساعته اسمها السلطة الفلسطينية بقرار من الرئيس محمود عباس لاعتبارات لم يعلن عنها بعد لماذا يصر على تمديد فترة العمل بها على حساب قرار الدولة)..

الموضوع برمته، كان له أن يتوقف عند حد معين، لو أن وزارة الخارجية تكرمت بإصدار بيان توضيحي للحدث الذي احتل مساحة واسعة من "النقاش الداخلي"، وفتح الباب واسعا لكل شيء، سواء كان صوابا أم غير صوابا، وللحق فإن قسم الاعلام في وزارة الخارجية الفلسطينية، من أنشط أقسام الاعلام في المؤسسات الحكومية، إن لم يكن أنشطها على الإطلاق..

فهوقسم حاضر في كثير من تفاصيل الرد والمتابعة، ويمثل أداة "ردع إعلامي" ضد موقف دولة الكيان وإعلامها، ولذا كان مفاجئ جدا ذلك "الصمت" من الوزارة على تلك المسألة، رغم حساسيتها، اي أنه ليس "تقصيرا مهنيا" بالمعنى المباشر، بل يبدو وكأن هناك "أمرا رسميا" أو "قرارا خاصا" بعدم التعامل مع تلك المسالة..

من حيث المبدأ، يمكن اللجوء الى تجاهل بعض "القضايا التفصيلية"، لو انها إنحصرت في سياق "نميمة إعلامية" أو نشر خبر وانتهى الأمر، لكن المسألة أخذت حيزا واسعا، لم تنته حتى ساعته، بل أنها لم تقف عند نشر خبر وكفى، بل ذهب كل طرف من فريقي "الخبر" مؤيدا او رافضا الى نشر ما قال أنه وثائق خاصة تؤكد "صوابية" ما يقول..

نعم، كان بالإمكان وقف تلك المسألة، وقطع الطريق على استخدامها بما يسيء لكل عمل الديبلوماسية الفلسطينية، وخاصة الخارجية منها، خاصة في ظل "معركة سياسية وطنية كبرى" مع دولة الكيان في المحافل الدولية، لو أن "الخارجية" تعاملت بـ"حسياسية وطنية ومهنية" مع تلك المسألة، وأن لا تكتفي

بالصمت والتجاهل، وكأن ما قيل وقيل ليس سوى "حدث عابر" ينتهي بتلقاء ذاته..

ولو كان ذلك هو منطق "القائمين على الوزارة" فهم ارتكبوا بذلك خطا سياسيا قبل أن يكون خطأ مهنيا، فهم أولا وأخيرا جزء من "المنظومة السياسية" التي تمثل الشعب الفلسطيني، والذي هو صاحب الحق في أن يعرف "الحقيقة"، الحقيقة دون أي عملية "تجميل خاصة"، فلو كانت الفتاة تم تعيينها كما قيل "قنصلا عاما" لفلسطين وهي في هذا العمر وبعد التخرج مباشرة، وجب على "الوزارة" ابدأء المبررات التي استحقت بها تلك الفتاة ذلك المنصب وسبل تعيينها..

لو لم يكن ذلك الخبر صحيحا، فللا تحتاج الوزارة سوى بيان من بضع كلمات تنفي فيها ذلك، دون الخوض في أي نقاش أو جدل مع من قام بنشر ذلك الخبر..

أما "الصمت" وإدارة الظهر، وكأن الذي نشر وقيل لا يستحق الرد والتوضيح، فتلك سياسة ومنهج خاطئ وضار أيضا، بل ويسيء للوزارة والوزير قبل أي كان، فهو يعكس جانبا من "جوانب الاستنخفاف" السائدة في مؤسسات السلطة نحو العلاقة مع مواطنيها، في ظل غياب مؤسسات الرقابة الرسمية، نتيجة "نكبة الانقسام"، واستبدالها بـ"الرقابة المزاجية"، بعيدا عن المعايير المهنية المطلوبة..

الصمت، والتجاهل لن ينهي الجدل والتساؤل بل لن يزيل "الشك" في تلك المسألة، وعل نقاشها لن يقف عند حدود الذي كان، ما لم تسارع الوزارة والقائمين عليها بتوضيح ما يجب توضيحه، أولا إحتراما لشعب يستحق، وثانيا إزالة لشبهة عنها لن تسقط بالتقادم، أو مع "الزمن" كما يظن "البعض الخفيف".!

ملاحظة: من المفارقات السياسية أن يلتقي طرفي "النكبة الثالثة" في عاصمة قطر في إطار رحلة "المصالحة السياحية" عشية الإنقلاب الأسود في 14 يونيو (حزيران)..هل يتذكرا أن النكبة مر عليها عشر سنوات.وذكر إن نفعت..ويبدو أنها لن..!

تنويه خاص: قبل عدة أشهر أعلن رئيس هيئة مكافحة الفساد أنه تمكن من "إستعادة 70 مليون دولار" من قضايا الفساد..لكن العقبة كانت عدم قدرة

مساعدية على الاسترداد..هل لا زال الأمر قائما ام أنه أعاد بعضا منها لو كان الخبر صحيحا من الأصل!

طي "الأنانية السياسية" بحرق الإنقسام طريق كسر الحصار.يا هنية!

كتب حسن عصفور/ ربما يراها البعض تصريحات "تحكمها" اللحظة العاطفية ومكان الحدث، عندما اقدم نائب رئيس حركة حماس، و"حاكمها الفعلي" في قطاع غزة اسماعيل هنية، بإعلانه أن بناء ميناء غزة هو الطريق لكسر الحصار، تصريح يكشف عما وصل اليه المشهد السياسي الفلسطيني في اللحظة الراهنة، أن يرى البعض أن بناء ميناء غزة بات هو "الحل والإنقاذ" للنكبة الثالثة الكبرى التي تعيشها قضية الوطن والشعب..

ففي خطبة يوم الجمعة 3 يونيو 2016، والتي خصص هنية وقتا هاما منها الى مسألة ميناء غزة، حيث يرى أن " لا تنازل عن مطلب الميناء" لأنه كما يرى ويظن القيادي البارز في حركة حماس أن، "ميناء غزة أصبح العنوان والأمل للشعب الفلسطيني من أجل كسر الحصار عن قطاع غزة وإنهاء هذا الظلم المستمر منذ عشرة أعوام والإطاحة بهذه الأسوار البرية والبحرية والجوية".

ما ذكره هنية، يعلم تماما أن ذلك لن يكون الإ ضمن "شروط اسرائيلية"، لم تعدا سرا على اي طفل فلسطيني بدأ يقرأ عبر وسائل الاتصال الحديثة، شروط ترمي كليا الى تحويل "خطف قطاع غزة من حالة مؤقتة الى حالة دائمة"..وبشكل مباشر تحقيق الهدف الصهيوني التهويدي لفصل قطاع غزة ضمن "كيانية سياسية خاصة" تسمح لدولة الكيان بتمرير مخططها التهويدي في الضفة والقدس، على طريق إعادة بناء زعمهم "السياسي - الديني مملكة يهودا والسامرة" واستحضار "جبل الهيكل" على حساب المسجد الأقصى بشكل أو بآخر..

نعلم تماما، ان حالة الحصار التي يعيشها قطاع غزة، تخرج عن كل ما له "بعد إنساني"، حصار قد يدفع المواطن أن يبحث أي "حل شيطاني" كما "فكرة

الميناء" للخروج مما وصل اليه من حال لا مثيل له في كوكبنا، وعل مشهد الآلاف المتكدسة أمام معبر رفح مع اي موعد لفتح جديد تكفي لإكتشاف عمق "الكارثة الإنسانية" التي يعشها أهل قطاع غزة، ومعها خرجت ولأول مرة "حملة تطالب بإلغاء شرط "عدم الممانعة" الذي تفرضه الأردن على أبناء القطاع، وعمليا هو شرط يجب أن يناقش رسميا بين الدولتين كونه يميز بين مواطني فلسطين..

ولكن رد فعل المواطن، لا يجب أن يكون هو "الخيط الذي يسير القائد - القيادة" في بعض القضايا السياسية الكبرى والخطيرة، مع كل تقدير واحترام لحق المواطن المشروع جدا في كسر الحصار..

فشروط "كسر الحصار عبر الميناء" تؤدي عمليا، وكل قادة حماس بمسمياتهم المتعددة، يعلمون تمام العلم ان إقامة "ميناء غزة" في ظل زمن الإنقسام هو الطريق السريع لتدمير وحدة "الكيانية الفلسطينية" في "بقايا الوطن"، وان الاتفاق التركي - الاسرائيلي ومساندة قطر" لذلك ليس حبا في كسر حصار قطاع غزة، بل هو لفصل القطاع عن الجسد الفلسطيني، كـ"رشوة سياسية" لـ"إقامة محور سياسي - أمني لمواجهة محور آخر"..

الرسالة هنا الى قيادة حركة حماس، هل أنتم ذاهبون الى نقل "الإنقسام من حاله الراهن" نقلة نوعية جديدة نحو تكريس النظرية الصهيونية بفصل القطاع والتمهيد لـ"دويلة غزة" على حساب القدس والضفة وتهويدهما مع تهويد المسجد الأقصى كما تعمل دولة الكيان وبعض المتواطئين معها سرا وعلنا..

ذهاب حماس الى ذلك الطريق يعني ودون أي تفكير خروجها المطلق والنهائي من "الوطنية الفلسطينية"، وسيضعها التاريخ كما وضع "روابط القرى" وفرقة "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" التي شكلتها سلطات الاحتلال في ثمانينات القرن الماضي، مستغلة المشهد المعقد في داخل الضفة والقطاع، وضرب معاقل الثورة ومنظمة التحرير في لبنان والانشقاق الذي حدث في حركة فتح ومعها "فصائل" محدودة، وقفت خلفه سوريا..

ظرف مشابه، ولكن قيادة الخالد ياسر عرفات كانت طائر الفينيق الفلسطيني، لم تهزمها مؤامرة "الإنقسام - التقسيم"، بل هزمت هي روح الحصار وعادت الى

"بقايا الوطن" تؤسس لإقامة دولة فلسطين، ضمن المتفق عليه جغرافيا وسياسيا في الأمم المتحدة..

حماس أمام خيار واحد لا غير: طريق الميناء في ظل الانقسام هو طريق الإنفصال الوطني لمصلحة مشروع اسرائيلي كامل الأركان المعلومة..الخيار عند حماس ولا غيرها..والمتاجرة بمعاناة الناس لن تحمي لصوص السياسة مهما تذاكوا تلاعبا بالكلمات وفخامة اللغة!

طريق إنهاء الانقسام لها ألف باب وباب، لو قررت حماس العمل فعلا لإنهائه بدلا من الحديث التلفزيوني عنه..وكلها معلومة جدا لو أريد للحق أن يهزم الباطل وليس العكس..

ملاحظة: بيان إجتماع باريس لجأ الى "الطريقة العشائرية" في الحديث السياسي..استخدم ما يراه قد يرضي الأطراف المتصارعة..تحدث عن "حل الدولتين" دون أي اشاره لحدود دولة فلسطين المعرفة..وبالقطع هذا ليس جهلا..ولا صدفة لغوية..!

تنويه خاص: مبروك للنائب خالدة جرار كسرها سجن السجان وعودتها لتكون قبضة وسوطا في مواجهة المحتل وأدواته وخاطفي القضية الوطنية!

عن "المقاطعة"..والإستخفاف الرسمي الفلسطيني والعربي!

كتب حسن عصفور/ منذ قيام جامعة الدول العربية في منتصف اربعينات القرن الماضي، عام 1945، بل وقبلها بعشرين عاما 1922، قررت الكيانات العربية مقاطعة المنتجات اليهودية، وقبل قيام دولة الكيان فوق أرض فلسطين، بالقوة والدعم المطلق من قوى الاستعمار..

مقاطعة رسمية عربية للمنتجات اليهودية في تلك السنوات، والشركات التي تتعامل مع تلك المنتجات ووسائل النقل لها..وبعد قيام الكيان، قررت جامعة الدول العربية تأسيس مكتب مركزي للمقاطعة، فتح له مكتب فرعي في كل دول

العرب، وحددت أشكال المقاطعة التي وجب الإلتزام بها، ومن أشكالها مقاطعة الشركات غير العربية بـ "عدم الاستثمار في إسرائيل أو بناء المصانع أو منح الامتيازات أو أي نوع من أنواع التعاون غير التجاري. وإلا فإن الشركات غير الملتزمة بتعليمات المقاطعة ستتضمن في القائمة السوداء."

كما أن أي "منتجات لفنانين أجانب، صناع السينما أو الموسيقيين يتم مقاطعتها إذا تم اعتبارها قريبة من إسرائيل"، بالإضافة إلى "البضائع والشركات، ترفض عدد من الدول العربية دخول أي شخص حامل للجواز الإسرائيلي أو يحمل جوازه أي ختم إسرائيلي، سواء كان ختم التأشيرة أم ختم دخول أو خروج من إسرائيل، إلى أراضيها".

وكذلك "تمنع دخول أي شخص يحمل جوازه ختم لدولة أخرى يشير إلى دخوله إلى إسرائيل، مثل الختم المصري للخروج المستخدم على أي جواز في معبر طابا، فهذا يشير إلى أن الشخص دخل إسرائيل".

ودون أي التباس، فقد كان الإلتزام الرسمي العربي بتلك العناوين أبعد كثيرا عن الحقيقة والواقع، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والفني، وربما الإلتزام الأكثر كان ما يتعلق بجواز السفر، كونها مسألة واضحة جدا..

وبعيدا عن تاريخ العرب والمقاطعة، فقد عادت روح الحضور السياسي لمواجهة سياسة الكيان العنصرية، والتي كثيرا ما ربطت بينها وجنوب أفريقيا قبل تحريرها من الحكم العنصري " الأرباتهايد"، فقد ربحت فلسطين قرارا تاريخيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379، اعتبر "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى" في نوفمبر 1975..

قرار مثل تجسيدا لقوة حضور القضية الفلسطينية دوليا، خاصة بعد الخطاب الشهير للخالد ياسر عرفات في نوفمبر 1974 في الأمم المتحدة، "خطاب غصن الزيتون والبندقية..

ولكن الانكسار السياسي العام في المنطقة، أدى لأن تشترط دولة الكيان مشاركتها في "مؤتمر مدريد عام 1991" بالغاء القرار التاريخي 3379، وكان لها ما أرادت فالغي القرار الأهم..

في عام 2005 عاد التحرك الشعبي العالمي لفضح سياسية دولة الكيان، فتأسست الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) في العام 2005، استجابة لنداء أصدرته غالبية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وعقد المؤتمر الأول لها عام 2008..

وفي الآونة الأخيرة، باتت حركة المقاطعة ظاهرة سياسية اصابت دولة الكيان بقلق غير محسوب، خاصة وهي تحصد "مكاسب سياسية متلاحقة عربيا وفلسطينيا" منذ الاختراق الجديد للواقع العربي والفلسطيني، فيما تواجه حركة حصار وصد سياسي شعبي عالمي من خلال حركة المقاطعة..

ولمواجهة قوة المقاطعة المتنامية عملت دولة الكيان من خلال وزارة خارجيتها، وجهازها الأمني ووزارة "التطوير الاستراتيجي" لمحاصرة نتائج المقاطعة وتقليصها بالحد الممكن، وحذر سفراء إسرائيليون من تفاقم عزلة إسرائيل، خصوصا في أوروبا والولايات المتحدة، وأشاروا إلى أن هذا الوضع سببه اتساع نشاط الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

وقالت وسائل اعلام عبرية، إنه تصل عشرات التقارير شهريا من سفارات وقنصليات إسرائيل في العالم إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي تتحدث عن محاولات لعزل إسرائيل.

قوة حركة المقاطعة العالمية للكيان، جسدتها أقوال رئيسه روبين ريفلين خلال زيارته هذا الإسبوع الى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسيل، عندما خصص في تصريحاته لوسائل الاعلام مكانة واسعة للهجوم على حركة المقاطعة، مطالبا برفضها ووقف أي نشاط معاد لتل أبيب..

لا ضرورة لشرح قيمة وأهمية حركة المقاطعة الدولية الحالية، وعلها تساوي بقيمتها السياسية قوة مضاعفة عما كانت عليه في فترات المد الثوري الفلسطيني، فهي تأت في ظل حالة إنكسارية سياسية فلسطينية هي الأسوء منذ النكبة الكبرى عام 1948..

ولذا بات واجبا، أن تعيد قوى المجتمع المدني الفلسطيني، بكل مكوناتها السياسية والاعلامية وغير الحكومية، قوة الدفع الذي كانت عليه لحظة الإنطلاقة المعاصرة لحركة المقاطعة العالمية لدولة الكيان، وأن تعمل على فتح خطوط اتصال مع المجتمعات العربية، وتشكيل الآليات المناسبة لها، من أجل خلق قوة الدفع وتطوير وتصعيد المقاطعة الدولية، خاصة وأن مسبب التشكيل الجديد للمقاطعة ارتبط بالإستيطان، الذي تغول اضعافا ما كان عليه سابقا، بل إتخذ طابعا "تهويديا" في القدس والضفة في ظل "عهد الرئيس محمود عباس"..

هل من الضرورة مساءلة الجامعة العربية عن مصير مكتب المقاطعة، وهل لا زال له أثر، غير عدد من الموظفين ، وهل هناك إمكانية لتفعيله بما يتفق مع تطور المقاطعة الدولية، والسؤال هنا ليس للأمين العام للجامعة العربية فحسب، بل الى مساعده الفلسطيني د.سعيد أبوعلي..

ومن باب رفع العتب لا أكثر، نسأل القيادة الرسمية، و"لجنة التأكيد" لمنظمة التحرير، هل تعلم أن هناك حركة عالمية تبحث حصار الكيان..ولو علمت، هل فعلت شيئا لها ومعها، أم أنها مصابة بغضب منها كونها تمثل حركة ارباك كاشفة عجزها السياسي العام..

المقاطعة سلاح الضرورة الحديث لمحاصرة الكيان، رغم مظهر "النذالة السياسية" المسيطر على المشهد العربي العام!

ملاحظة: مسؤول نقابة الموظفين السابق والقيادي الفتحاوي بسام زكارنه يتهم حكومة الرئيس عباس بتعيينات تتجاوز القانون..هل يمكن اعتبار تصريحاته بلاغ الى مستر رفيق النتشة رئيس هيئة مكافحة الفساد!

تنويه خاص: مسلسل الحرب الكلامية بين طرفي "الوكسة الوطنية" مستمر متواصل، وكأنهما قررا خوض سباق مسلسات رمضان..كلما تحدثا أكثر كلما كشفا الفضيحة أكثر لأنهما القوتان الأكبر حجما..فهل من عار أكبر من هذا!

"فعلة ريفلين"..و"مفاجأة يطا"!

كتب حسن عصفور/ يوم الاثنين الماضي 6 يونيو (حزيران) 2016، ارتكب رئيس دولة الكيان الاسرائيلي، احد أبرز الحماقات السياسية، التي لم يجرؤ كل من سبقوه بفعلها، قام ريفلين بزيارة لأحد المستوطنات المقامة فوق أرض رام الله، ليس بعيدة عن مقر ومنزل الرئيس محمود عباس..

زيارة حملت كل معان ودرجات الخفة السياسية والاستهتار العام والخاص بالشعب الفلسطيني، وبالرئيس الذي لم يعد يصاب بأي "رعشة غضب" كرد فعل للممارسات الاحتلالية، حتى تلك التي دنست منزله الخاص قبل اشهر، فيما يصاب بكل درجات "الغضب" لو أن اي فلسطيني رمى نحوه "نقدا مشروعا"، أو مارست بعض القوى السياسية ما لا يتوافق ومسلكه السياسي الذي بات مفترقا كثيرا مع جوهر البرنامج الوطني..

ريفلين عندما فعل فجوره السياسي غير المسبوق، إستند الى أن الوضع غاية في الهدوء والاستقرار، وان "هبة الغضب" الفلسطينية ذهبت الى غير رجعة، وفقا لـ "التقارير المتبادلة" في إطار "خلية التنسيق الأمني المشترك" بين سلطة الاحتلال صاحبة اليد العليا، كما وصفها الرئيس عباس، وسلطة فلسطينية فقدت كثيرا مما كان لها قبل "العهد العباس والحمساوي"..

تقارير "خلية التنسيق الأمني" عكست مظهر الحال والمشهد العام فوق سطح الأرض، قبل أن ينفذ رئيس الكيان زيارته الدنيئة، وانتهت دون أن يصدر بيانا رسميا من الرئاسة الفلسطينية يرفض تلك الفعلة ويجعل منها قضية رأي عام دولية، ولم تقدم أي رسالة إحتجاج على "فعلة ريفلين"، واكتفت بتصريح لأمين سر "خلية الرئيس الخاصة" صائب عريقات، باعتبار ذلك حدثا روتينيا، لا أكثر ولا يستحق سوى تصريح لم يعد له أثر لا في دولة الكيان، وبالقطع قبلها عند أهل فلسطين، وعل غالبيتهم لم يقرأوا ما قال افتراضا أنهم سمعوا به أصلا..

ولأن الشعب الفلسطيني، ووفقا لآخر استطلاعات رأي، تمثل المؤشر الحقيقي تقريبا لواقع الحال، اعتبروا أن "السلطة الفلسطينية" بقيادتها وأجهزتها الراهنة باتت "عبئا"، وأن ما يقارب ثلثي مواطنيها يرغبون في استقالة رئيسها، لم يعد

ينتظر فعلا لمواجهة الاحتلال، لا مشروعا تهويديا في الضفة والقدس، ولا ممارسات إجرامية.

واستبدلت تلك "القيادة الخاصة" حركة المواجهة المطلوبة مع المحتل، بحركة سفر في كل إتجاه هروبا من "الإحراج الخاص والعام"، والمفارقة أن الرئيس عباس وغالبية فرقته لم تعد تعرف مدن الضفة وأحياء القدس، ونست ملامح قطاع غزة، مكتفية بمشاهدتها تلفزيونيا مع كل حركة مواجهة أو فعل ضد المحتل..

ولأن شعب فلسطين، يتملك مخزونا كفاحية وطاقة نضال من ذاكرة خاصة، جاءت عملية تل أبيب بشكل وإسلوب مختلف، مسلحان يحملان بنادقهما للرد على مقولة أن "هبة الغضب" انتهت، وللرد على أن دولة الكيان تفعل ما تفعل دون ثمن، وقبل كل ذلك رسالة أن الاحتلال دولة وأجهزة عليها أن تدفع ثمنا لكل فعل إجرامي..

عملية تل أبيب، التي إنطلق منفذيها من "يطا الخليل" هي "زيارة فعل عملي" على "زيارة ريفلين"، وكأن شباب فلسطين يقولون "زيارة بزيارة والبادئ أظلم"..!

باختصار هي رسالة تعلن، ان فلسطين لن تنبض طاقتها الكفاحية بشعب لا يعرف روح الهزيمة حتى لو أصيب بها "أولي الأمر منه".. وأن لا مكان آمن في دولة الكيان، وان يد شعب فلسطين طويلة لها حق الرد على كل من يستخف به، ويصادر أرضه ويقطع الطريق على استقلاله وتحرره..

رسالة متواضعة ولكنها بلغية لدولة الكيان ولسلطة هوان سياسي..

ملاحظة: حسنا أن تصمت الرئاسة الفلسطينية عن ممارسة هواياتها بإدانة اي عمل خارج عن سيطرتها..وحسنا أن رحبت حركة فتح بعملية تل أبيب..

تنويه خاص: الى هيلاري بنت ردوهام، لا أمن لآي محتل ما دام محتلا..وتاريخ دعم دولتك المطلق للكيان لم يجلب له أمنا ولن ..تذكري ذلك قبل الابتلاء بك رئيسا لدولة القهر الانساني العام..

كي لا يصبح "حل الدولتين" "شعارا ثوريا بتطبيق احتلالي"!

كتب حسن عصفور/ بعد غياب طويل عن التطرق الرسمي عربيا ودوليا، عاد الحديث مجددا عن "مبادرة السلام العربية"، التي أقرت في مارس 2002 في العاصمة اللبنانية بيروت، خلال حصار الخالد ياسر عرفات، وحرب اسرائيلية عدوانية تدميرية لبنى السلطة الوطنية، بدعم مطلق سياسيا وعسكريا من الولايات المتحدة..

ولم يكن توقيت عقد القمة العربية في حينه بريئا من الناحية السياسية، خاصة وأن قائد فلسطين الوطن والقضية، كان في أحد أكبر المواجهات مع دولة الكيان، وهم على يقين مطلق أنه لن يتمكن من حضور قمة مفترض أن جوهرها، او القضية الأهم بها تتعلق بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي مع دولة الكيان الاسرائيلي، بل أن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وقف ليعترض على أن يتحدث الخالد ابو عمار عبر "الفيديو كونفرنس" كون شبكة الاتصالات ستمر عبر اسرائيل، وهو ما يمكن تفسيره بـ"التطبيع"..

يا لهول التعبير السياسي "التطبيع مع الكيان"، في حين أنهم يحضرون، أو "إحضروا" فقط لبند واحد وحيد متفق عليه مسبق لتمرير "مبادرة سلام" تم صياغتها باتفاق بين يهودي أمريكي "توماس فريدمان" وأطراف في العربية السعودية..

ودون البحث في "نوايا وخلفيات ودوافع تلك المبادرة" في تلك الأيام، وكيف أنها صدرت وتم عرضها في "السوق السياسي" دون أي "جهد رسمي لتسويقها" أو عمل ما تستحق من حركة سياسية داعمة لما بها، خاصة وأن تلك "المبادرة" كان لها ان تمثل "ثورة سياسية" في عالم المنطقة، خاصة وأن العرب تقدموا بها كـ"مبادرة شاملة" لحل الصراع العربي الإسرائيلي، لكن مسار المبادرة لم يكن له هدف التنفيذ بقدر ما كان له "غاية غير ما أعلن منها وعنها"..

وبعد أشهر ثلاثة من اعلان المبادرة "التاريخية" خرج الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24 يونيو (حزيران) 2002 ليعلن البدء الرسمي لـ"تصفية الخالد ياسر عرفات"، عبر مبادرة لا تزال معرفة باسم "مبادرة بوش" الإبن، إعلان ارتكز الى "خدعة حل الدولتين"، مشروطا بـ"آلية جديدة تقوم على اساس الخلاص من

قيادة الخالد ياسر عرفات واستبدالها بـ"قيادة ديمقراطية" يستحقها شعب فلسطين كما قالت..

والحق، أنهم نجحوا نجاحا مبهرا في تحقيق الأداة "الديمقراطية جدا" التي ارادها بوش الإبن ومعه قيادة الكيان "شارون"، وممنذ تلك المبادرة الأمريكية تراجعت كل مكتسبات القضية الوطنية التي تحققت، فبدلا من "تنفيذ حل الدولتين بين فلسطين ودولة الكيان"، بات المشهد يبحث عن "حل لمأزق السلطتين" في الضفة والقطاع، أو ما يعرف اعلاميا غربيا وعبريا بـ"سلطة عباس" و"سلطة حماس"..

ومنذ ذلك "الزمن البوشي" منحت إسرائيل كل "الإمتيازات" لتفعل ما يحلو لها في الضفة والقطاع، تهويدا وحروبا ألحقت دمارا ونكبات لا سابق لها حتى في حرب يونيو 1967 التي تحل ذكراها اليوم الخامس من يونيو، رغم كل "تمجيد حماس وفرقتها" للبطولات الخاصة عبر الحروب التي شنتها دولة الكيان على القطاع وما تركته من "آثار" تبحث إزالتها..يعني "إزالة آثار العدوان"، كما قيل بعد هزيمة العرب الكبرى في 1967..

ومن جديد عاد الحديث عن مقترح بوش الإبن حول "حل الدولتين" وخاصة بعد لقاء باريس الاحتفالي، الذي أكد كل ما كان مؤكدا قبل اللقاء، وانه ليس سوى مواجهة مضافة لخنق الحق الوطني الفلسطيني عبر صيغ "وهمية" تمرر الحقيقة السياسية المراد لها ان تصبح واقعا، حل يمنح الكيان حق "التهويد الرسمي" للقدس وغالبية مستوطنات الضفة الرئيسية التي يعلمها ساسة فلسطين جيدا..

ولكي لا يبقى التلاعب باللغة هو "السيد السياسي" ومنه يتم "تمرير مؤامرة استكمال تصفية المشروع الوطني الفلسطيني"، بات من الضرورة أن تدعو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها "المرجعية العليا الرسمية" الى عقد لقاء وطني طارئ تشارك فيه حركتي "الجهاد" و"حماس" من اجل صياغة موقف فلسطيني موحد ومتفق عليه، للتصدي للقادم السياسي..

موقف يتركز على تطبيق قرار الأمم المتحدة دون غيره، رقم 19/ 67 لعام 2012، يكون هو الجوهر لأي مشروع أو مبادرة تتجه لترتيب "سلام إقليمي"، بعيدا عن رأي كل فصيل خاص، يتحفظ من يتحفظ يعارض من يعارض، لكن القرار العام يجب أن يكون ضمن "آلية وطنية جديدة"، ولا يجب الانتظار الى

حين "تحقيق مصالحة فصيلي النكبة"، لأنهما لن يتصالحا بشكل تلقائي، فلكل منهما مصالحه وامتيازاته من الانقسام..

اللقاء الوطني الخاص بات ضرورة وطنية لحماية "بقايا المشروع الوطني" الذي يتآكل بسرعة قياسية في ظل تواطئ لم يعد سرا، والبعض بات يبحث "تسوية وفقا لمقاس فصيله الخاص"..

ودون ذلك ستمنح الفرصة لإعادة القضية الوطنية للتصرف الرسمي العربي، بعيدا عن "ممثل فلسطين"، او بـ"خطف بعض التمثيل الفلسطيني" بما يتوافق مع الرسمية العربية المتجهة نحو إقرار "سلام إقليمي" لم تعد أركانه مجهولة، وفي غياب الفلسطيني موقفا وتمثيلا سيغيب معه القرار التاريخي الأهم منذ اغتصاب فلسطين عام 1948، وينتهي الحال كما انتهى برفض قرار التقسيم عام 1947،..شعارات ثورية وتطبيق إحتلالي..!

ملاحظة: موقف " الرئاسة الفلسطينية وفريقها" من بيان "لقاء باريس" ملتبس أكثر كثيرا من البيان ذاته..منهم مرحب بحرارة، ومنهم ملتبس بحرارة..ممكن تتفقوا مع بعض أو تحكوا "سوا سوا"..صعبة هاي كمان!

تنويه خاص: مطلوب من قيادة حماس توضيح لما جاء في تقرير اعلامي عن "إحتكارها" البعثات الدراسية الى تركيا..لا نطالبهم العمل وفق "الرسمية الفلسطينية" فهذا مطلب كما "تحرير كل فلسطين"..لكن اكشفوا للناس في قطاع غزة الصح..افتراضا أن بعملكم شي صح من أصله!

لماذا رحلة الدوحة السياحية الجديدة..؟!

كتب حسن عصفور/ فجأة، وبعد الحرب السياسية الكلامية في الآونة الأخيرة، خرج أحد طرفي "النكبة الثالثة" ليزف للأمة والشعب خبرا "ثوريا جدا"، أن "الدوحة" - مربض خيلهما الجديد - ستشهد لقاءا جديدا بين حركتي فتح وحماس، خلال الأيام القادمة، مكملا الطرفة الخبرية، بأن الهدف منه لبحث "المصالحة"..

ودون الخوض في مدى صدق الخبر الكلام من عدمه، ما دام لا نفي له من هذا الطرف أو ذاك، بل تعزيزه وربطه بدعوة الرئيس محمود عباس لزيارة قطر، ما يوحي بأن هناك ترتيبات "أميرية" لاستضافة لقاء الرئيس عباس مع رئيس حركة حماس المقيم في العاصمة القطرية..

السؤال، لماذا الآن تخرج هذه التصريحات عن لقاء فتحاوي حمساوي في قطر، وما يعني أن يكون الرئيس عباس حاضرا، خاصة وأن حماس أعلنت أنها تلقت دعوة لزيارة القاهرة، وقد تكون تلك الزيارة قبل نهاية الإسبوع الجاري، وذلك في سياق اللقاءات التي تقوم بها المخابرات المصرية مع فصائل العمل الوطني، لبحث سبل تنفيذ "نداء" الرئيس المصري عبد الفتاح السيس حول المصالحة الفلسطينية..وفعلا بدأت بسلسلة لقاءات ولا زالت مستمرة..

الإعلان عن لقاء الدوحة، وتسريب خبر ذهاب الرئيس عباس، وكأنه "رسالة تنكيد سياسية" على دور مصر وما تقوم به، حتى لو تعثرت خطواتها، كما أنها رسالة إيحاء رفض أو غضب من فصيلي النكبة الثالثة، لعدم المواقفة على طبيعة الحراك المصري الجديد، والذي اتجه الى البحث عن "تجديد" اسلوب العلاج، بأن المسألة لا تقتصر على حركتي فتح وحماس، بل تعني كل فصائل العمل الوطني، خاصة أن فصيلي الأزمة لم يقدما عمليا أي خطوات جادة حقيقية لكسر الحالة الانقسامية، بل ربما يمارسان العكس نحو تعزيز تلك الحالة كل لمصلحة مشروعه الخاص..

أن تبدأ مصر بلقاء مع الجهاد، فالشعبية والديمقراطية، قبل أن تلتقي فتح او حماس، يبدو انه تحرك اصابهما بـ"غصة سياسية"، فقررا أن يستعينا بـ"صديق" هو مربض خيلهم السياسي، لمحاولة رد "التنغيص السياسي" على دور مصر وجهدها الأخير، وإلا لما الاعلان عن لقاء جديد بينهما في الدوحة، خلال زمن الجهد المصري..لا يمكن لساذج أن يراه "مصادفة"، او بلا غاية في نفس يعقوبهما..

بعيدا عن العاب "الطفولة السياسية"، وارتكازا الى تصريحات القيادي التاريخي في حركة حماس موسى أبو مرزوق الى وكالة قريبة من الحركة، بأنه تم الاتفاق

على كل محاور المصالحة بين فتح وحماس، ولم يتبق سوى إلتزام الرئيس عباس بها، والبدء بتنفيذها..

ولأن فتح صمتت على ما قاله أبو مرزوق، فهي قد تكون الحقيقة التي تمت في أخر لقاءات، ولكن عدم التنفيذ لا يقتصر على الرئيس عباس وحده، ولو صدق الكلام والقول، فذلك يؤشر الى أن حماس وفتح، لا تقيمان وزنا لكل فصائل العمل الوطني، وقبلهما الشعب الفلسطيني، كون الموضوع ليس شأنا خاصا بـ"ثنائية القط والفار" السائدة منذ عشر سنوات انقسامية، هي الأسوء في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ النكبة الكبرى..

لو أن حماس تملك اتفاقا كاملا، لتنشره أولا ليعرف الشعب صاحب المصلحة في المصالحة عما اتفقا في الدوحة، ومعه يتم توزيع نصا مكتوبا على فصائل العمل الوطني، وهل ارسلت كل من فتح وحماس نسخة من الاتفاق المتفق عليه بينهما الى القاهرة، قبل أن تبدأ حركة الاتصال الأخير بحثا عن سبل لتحقيق المصالحة، ام انه لا يوجد منه سوى نسخة خاصة تقع تحت بند "سري جدا"، موجودة فقط في خزينة ديوان الأمير بالدوحة..

ما هذا الاستخفاف السياسي في التعامل مع واحدة من أخطر القضايا على المشروع الوطني، بل أنها باتت أداة من أدوات تعزيز المشروع الاحتلالي، وخطف القضية الوطنية الفلسطينية والعمل على تهويد الضفة والقدس في سياق خلق "يهودا والسامرة" التي يروجون لها..

لو كان القول حقا، بأن فتح وحماس اتفقتا على كل شيء، مطلوب ارسال نسخة من الاتفاق اليوم الى كل الفصائل الوطنية، نسخة مكتوبة وليس تبلغيا شفويا، وايضا منه الى مصر، لتكون اللقاءات وفق نص متفق عليه بين الفصيلين اللذان كانا سببا للكارثة الوطنية.. ليتم التعامل تعديلا او تطويرا او رفضا او موافقة..وينتقل الحوار بدلا من بحث النصوص الى بحث "آليات تنفيذ النصوص"..

لو أريد حقا انهاء الإنقسام ليبدأ العمل بعيدا عما سبق من "أساليب الفهلوة السياسية"، وان يرى كل منهما في الآخر سبب التعطيل..فالحق أن كلاهما عقبة ومعيق..

ولكي لا تستمر لعبة "الاستغماية السياسية"، لتكن البداية مما تم التوافق عليه سابقا، وان ينحصر البحث في آليات تنفيذ ذلك..مصر تستطيع لو كان لدى طرفي الأزمة رغبة في الخلاص من "سبوبة الانقسام"..والسؤال هل حقا هما يريدان..هذا ما يجب مراقبته والأيام القادمة كفيلة بكشف الحقيقة السياسية!

ملاحظة: تقرير اوروبي عن اموال مهدرة بقيمة 65 مليون يورو رسالة الى هيئة مكافحة الفساد ورئيسها..الصمت ليش وعشان مين يا ترى!

تنويه خاص: خيرا كان الحادث الارهابي في محيط مخيم البقعة فرديا..ومن شخص مريض تم القبض عليه..!

ما بعد هزيمة "قطبي النكبة" في الدوحة..وقت مستقطع!

كتب حسن عصفور/ لا نظن هناك في الكوكب الأرضي من كان ينتظر خبرا مفاجئا من العاصمة القطرية الدوحة، بأن قطبي النبكة الانقسامية تمكنا من احداث "إختراق ما" في الجدار السميك القائم لتمزيق الكيانية الفلسطينية منذ الانقلاب الأسود عام 2007..

ولأن زمن "المعجزات" السياسية أو الإنسانية، لم يعد جزءا من المشهد الفلسطيني، فكان الذي كان فشلا بامتياز لحركتي فتح وحماس، في آخر "دردشات العك اللغوي"، وغادر كل منهما ليعلن "الفشل وتحميل الآخر مسؤولية الفشل"، وذلك هو الثابت والصدق الوحيد، خلال مسار مجمل لقاءات الطرفين، أن الآخر ليس جاهزا وأنه أفشل الحوار لحسابات وأجندات خاصة..

وبلا أي جهد خاص، فإن الفشل هو نتاج موضوعي لأجندات سياسية خاصة بكل منهما، وأن المصالحة الشاملة التي تضع إسسا حقيقية لهزيمة المشروع

الاحتلالي ليست ضمن جدول أعمال الطرفين، بل أن كل منهما بات لديه "حساباته الضيقة" التي تستفيد من الحالة الانقسامية بما يعزز ما لديه من "ملك خاص"..

كلا الطرفين يعلمان يقينا، ان المصالحة السياسية الشاملة ستفتح باب المشاركة الشعبية داخل "بقايا الوطن" وخارجة لرسم مشهد فلسطيني جديد، بأفق وأدوات تعيد الاعتبار للقضية الوطنية الفلسطينية، التي أصيب بـ"عاهة سرطانية" أدت لشلل في قوة إنطلاقها وحضورها، رغم التحديات الذاتية التي شهدها شمال "بقايا الوطن" بهبة غضب تم حصارها بأدوات لم تعد سرية..

التفكير الآن، يجب أن يضع حدا نهائيا لأي رهان أن تقدم حركتي فتح وحماس على تحقيق نتائج ايجابية نحو إنهاء الانقسام، ضمن الأدوات والأساليب السابقة، وما لم يتم رسم رؤية عمل مختلفة جذريا عما كان في السنوات الماضية، لن يكون هناك أمل ولو بنسبة تعلو الصفر بقليل..

وبعد هزيمة قطبي النكبة السياسية، تتجه الأنظار الى الشقيقة الكبرى مصر، الدور والمكانة، بأن تعيد وضع آليات عمل تختلف جذريا عما كان من أساليب وأدوات وآلية عمل..بعد أن استمعت لجديد القوى الفلسطينية خارج "المعادلة الانقسامية"، نحو ما يمكن أن يكون من رؤية خاصة لتقديم "المشترك الوطني" دون أي "حسابات فئوية خاصة"..

ولذا فالمسؤولية المصرية هنا، تصبح مضاعفة عما كانت عليه في الماضي، وهي من تملك الآن القدرة والإمكانية على الشروع بآلية عمل جديدة..

مصر تستطيع ان تكسر "جدار استمرار الانقسام"، ورغم أنها لم تعد بحاجة لسماع موقف أي من فتح وحماس، لأنها على معرفة تشريحية كاملة بما لهما وعليهما، وعل الممكن الوحيد هو ان يكون اللقاء بهما من أجل اعلامهما بما سيكون من جديد التحرك المصري..

ما بات ضرورة سياسية لكسر المشروع الانقسامي، البدأ بصياغة مصرية لورقة "اتفاق مصالحة شاملة" للمنظمة والدولة مؤسسات وبرنامج، باعتبار أن

"السلطة حالة منتهية موضوعيا"، يقوم على مجمل ما تم التوافق عليه منذ العام 2006 وحتى تاريخه..

مشروع يحمل المضمون السياسي وأدوات التنفيذ وزمن التنفيذ، وأن الخيارات الممكنة للنقاش ليس مضمون النص ولا زمانه، بل بعضا من تطبيق الآليات، خاصة وأنه سيصبح لاحقا "مشروعا عربيا" تتقدم به مصر لمجلس وزراء الجامعة العربية في اجتماع خاص، ليصبح "قرارا عربيا ملزما"، يتم التعامل مع الأطرف الفلسطينية المختلفة لاحقا، وفقا للموقف الفصائلي من القرار العربي للمصالحة الوطنية الفلسطينية..

دون ذلك، سنواصل الكلام في ذات المسار، لقاء ففشل.فشل ولقاء وهكذا دواليك مهزلة سياسية، آن آوان ردمها بكل سبل الردم الممكنة..

ردم المهزلة الانقسامية واجب عروبي قبل أن يكون وطني فلسطيني، فـ"ثغرة الانقسام" هي البوابة التي يدخل منها من يريد العبث والتآمر بكل تلاوينه ومسمياته..والكسل أو التراخي لردم تلك الثغرة يمثل خدمة للمشروع التآمري العام.

ملاحظة: تشعر بالحزن أو بغيره عندما تقرأ لأحد قادة جيش الاحتلال يسأل الرئيس عباس عن أخر مرة زار بها مدينة فلسطينية..سؤال من عدو لكنه ينتظر عملا او ردا..الناس تحب من يشعرها بحبه لهم والعكس صح!

تنويه خاص: حركة المقاطعة لدولة الكيان باتت ظاهرة مشرقة ومؤثرة..يبدو أن البعض يريد إطفاء نورها كما حاول إطفاء نور "هبة الغضب"..وكأننا أم مشهد هزلي فريد!

"مخاوف المالكي"..متأخرة لكنها مشروعة..!

كتب حسن عصفور/ ساعات وتبدأ رحلة اللقاء الباريسي الذي نشطت له ومن أجله "الرئاسة الفلسطينية"، بحيث أضحى وكأنه "احد المعجزات السياسية" التي ستزيل زمن الاحتلال، بل أن أي كلمة نقد لذلك اللقاء كان يصيب الرئاسة وفرقتها الخاصة، التي تجيد كل شي عدا التعبير الحقيقي عن مصالح الشعب

الوطنية، بكل أشكال "الغضب" وتصب نيران جنونها على المنتقد وليس على الخطر مما يمكن أن يكون من اللقاء..

لقاء باريس الإحتفالي، المنطلق يوم الجمعة في الثالث من يونيو 2016، يعيد الى الذاكرة، التي باتت مصابة بكثير من "الأعطال والتشويش" عند بعض ممن يتحدثون بطريقة "يوم بيوم"، بذلك المؤتمر الأميركي نهاية نوفمبر عام 2007، في ولاية ميرلاند برعاية الرئيس بوش الإبن، "مؤتمر انابوليس" الذي تغنت به ذات الفرقة الفلسطينية، وقدمت له من "الخدع السياسية" وكأننا أمام قدر نهاية الإحتلال..ترحيب وتهليل وثقة بالرئيس الأميركي..وبدأ المؤتمر وانتهى وزاد الآحتلال عدوانا واستيطانا، وهود ما أمكن تهويده في الضفة والقدس، وشن حروبا أربع دمرت ما دمرت في القطاع..

منذ الحديث عن لقاء باريس و"المبادرة الفرنسية"، كان معلوما أن المنتظر لن يكون كما يظن البعض المصاب بعشق فرنسي، كما كان مصابا بعشق أمريكي، وأن المسألة ليست رغبة أو أمنية، بل وقائع سياسية، حددتها فرنسا بوضوح شديد، اصرت الرئاسة الفلسطينية وفريقها على تجاهله ورسم صورة للشعب الفلسطيني، واللجنة التنفيذية غير الحقيقة..

وأخيرا، خرج وزير الخارجية الفلسطيني ليتحدث عما كان عليه أن يتحدث به منذ زمن، أشار الوزير رياض المالكي في مؤتمر صحفي يوم الأول من يونيو عن "مخاوف" بخطف المبادرة الفرنسية نتيجة مشاركة أطراف لم يسمها، وقال ان تلك الدول " ستعمل على تفريغ الاجتماع من مضمونه وخطف المبادرة"..

وبلا أي تفكير أو إجهاد للعقل تلك الأطراف التي لم يجرؤ الوزير تسميتها نقول هي أمريكا، وايضا فرنسا التي وثقت بها الرئاسة، أمريكا موقفها معلن وواضح أن لا مؤتمر يمكنه أن يمثل "عملا إكراهيا" على دولة اسرائيل، ولا حل أو آلية حل سياسي لا توافق عليها الحكومة الاسرائيلية..

فيما فرنسا "أم المبادرة" عدلت كليا من موقفها الذي بدأت به نحو مؤتمر دولي لفرض آلية سلام الى لقاء يبحث عن عقد مؤتمر يبحث عن آلية للسلام، وهذا فرق جوهري، وليت فرنسا اكتفت بذلك التغيير الجوهري، بل أعلنت صراحة بلسان رئيسها ووزير خارجيتها ورئيس وزراءها أنهم يوافقون على وجهة نظر

حكومة دولة الكيان تجاه القدس وخاصة منطقة الحرم الشريف، باعتبارها تهم الأديان الثلاثة، وهذا مقدمة للموافقة على تهويد منطقة المسحد الأقصى..ولم تقف هنا بل اشارت لقبولها فكرة الحديث عن "دولة يهودية"..

تلك مواقف باتت معلنة، قبل اللقاء، فما المتوقع مما سيكون بعده، ولذا سارعت الخارجية الفلسطينية، لتسجيل مخاوفها علنية، رغم أن امين عام الرئاسة خرج بعد ساعات من "مخاوف الوزير" ليعلن تأييد الرساسة المطلق للمبادرة والموقف الفرنسي، دون ان يضع أي تحفظ أو أي "قلق سياسي محتمل"..ما يكشف أن "فرقة الرئيس ليست على قلب رجل واحد" حتى في هذه المسألة..

ولكن، مخاوف الوزير هي الأقرب للواقع، وحصيلة "مؤتمر باريس" لن تكون خيرا من "مؤتمر أنابوليس"، إن لم تحمل بطياتها ما هو أخطر وطنيا وسياسيا، ولا يجب أن يتم رصد المواقف وفقا لمواقف دولة الكيان وحكومتها، فهي لن تقبل بأي تحرك أو لقاء لا يكون كما تريده هي ولا غيرها..

المخاوف التي جاءت متأخرة تمثل بعضا مما يجب أن تضع له الرئاسة الفلسطينية ومن معها، الحسابات السياسية المسبقة، وأن تعيد رسم خطاها على وقع "المحاذير" وليس المسار الأعمى الذي كان طوال أشهر الجري وراء سراب الحركة الفرنسية..

وليت الرئيس محمود عباس يستبق عقد المؤتمر ويوجه رسالة علنية الى المؤتمرين، يضع فيها ما اشار له وزيره، ويحدد المخاوف والمحاذير التي يمكن أن تكون نتيجة "التلاعب الأمريكي والفرنسي" بجوهر ما قام بتأييده في بداية انطلاق الفكرة الفرنسية..

وكي لا يصبح "تأييد" أمين عام الرئاسة الأعمى للمبادرة الفرنسية واللقاء البلريسي خلال لقاء مع تلفزيون فلسطين بعد ساعات من حديث الوزير المالكي" المشروع" في بعض مخاوفه، من المهم أن يعلن الرئيس عباس عن المحاذير في خطاب علني عبر تلفزيون فلسطيني مساء اليوم الخميس الثاني من يونيو 2016، كخطوة سياسية "إحترازية"، ودون ذلك يصبح ما أعلنه الوزير المالكي صرخة "غضب شخصية" تذهب أدراج الرياح وتسجل في سجل "حسنات الوزير" السياسية، على ندرتها..

هل يقدم الرئيس عباس على الانتصار لمخاوف وزيره، أم يصمت لتصبح أقوال أمين رئاسته هي الموقف الرسمي..

دون أي إسقاط، ولكن من حكم التجربة والمسار السياسي نقول للرئيس عباس: مؤتمر باريس قد يمثل "إنتكاسة سياسية كبرى"، فلا تقيم حساباتك السياسية وفقا لتصريحات نتنياهو، فمقدمات الكلام تؤشر لـ"مخرجاته"، ولذا الاستعداد فورا لخوض "المعركة الكبرى"..وتلك الاستعدادات تحتاج لوقفة أكثر تفصيلا..

الاستعداد لما بعد الفشل والخطر ليس بالقول أن دولة الكيان وحكومتها تتحمل نتيجة الفشل، بل عليه أن يعمل ما هو ضرورة لتدفيعها ثمن الافشال، لو كان له رغبة لذلك، تلك هي المسألة!

ملاحظة: الاتحاد الأوروبي مشكورا أعلن عن "قلقه" من النشاط الاستيطاني..هيك صار لنا أكثر من قلقان..أوروبا وقبلها بان كي مون..مع أن وضع نهاية للقلق لو أريد لهم معلوم جدا..ليس بالقلق ينتهي الاحتلال يا قلقين!

تنويه خاص: متى تنتهي حركة حماس بالحديث عن الصاق التهم بـ"التخابر مع رام الله"..يا قيادة حماس دققوا فيما تقولون هذا مصطلح يمثل قمة العار السياسي..سلطة عباس لست عدوا مهما كان الخلاف معها..عيب!

"موت عرفات"..والإغتيال الثاني فرنسيا!

كتب حسن عصفور/ أعلن القضاء الفرنسي يوم الجمعة 24 يونيو (حزيران) 2016، رد الدعوى الذي قرره القضاة المكلفون التحقيق في "اغتيال" الرئيس الخالد ياسر عرفات، كما اعلن مصدر قضائي.

وقال المصدر انه "تم تأكيد رد الدعوى بسبب رفض طلبات للحصول على معلومات اضافية".

بالتأكيد، لم يكن على الإطلاق هناك ما كان يشير الى الجهات الفرنسية، بأي إسم كانت، قضائية أو غيرها، أن تخرج لتؤكد للعالم "الحقيقة السياسية الشعبية"

الفلسطينية والعربية، أن الشهيد الحي أبو عمار تم إغتياله، حتى لو أنها لم تكشف من هي تلك الجهات، فذلك ليس دورها ولكنها أصرت على ما كان مقررا منذ أن بدأ رسم "سيناريو إغتيال ياسر عرفات" في شهر يوليو (تموز) عام 2000 دقائق بعد أن غادر الخالد منتجع كمب ديفيد الأمريكي والوفد الفلسطيني المرافق له..

نعم، من هناك كانت بداية العمل لإنهاء مرحلة الفلسطيني ياسر عرفات، نحو الخلاص من مكتسبات منظمة التحرير والثورة الفلسطينية في إعادة تجسيد الكيانية الفلسطينية ومنح الروح لهوية شعب وقضية، بعد أن إعتقدوا أن إغتصاب الوطن التاريخي هو مقدمة لإغتصاب روح الشعب هوية وكياننا..

قالها رئيس وزراء الكيان يهودا براك، "عرفات لم يعد شريكا" ولا "مكان له بيننا"..عبارة لخصت ما سيكون مستقبل أبو عمار الإنساني - السياسي، لأنه رفض أن يقدم "التنازل التاريخي السياسي والديني والثقافي" فيما يتعلق بمستقبل المدينة المقدسة، واضعا "الجدار الوطني" أمام مخطط "تهويد القدس ومقدساتها"..

"موت عرفات" بقرار فرنسي، أخيرا هو اكمال لما أعلنه الرئيس الأمركي جورج بوش الإبن، في يونيو (حزيران) عام 2002، بأن "الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل"..تصريح أكمل ما قاله براك قبل عامين من تصريح "بوش الصغير"، ولكنه إتجه للتنفيذ العملي بعدد من الخطوات المترافقة مع حرب عدوانية ضد الخالد والسلطة الوطنية، وحصار كان شهادة على "شراكة عربية وبعض فلسطيني" لرسم النهاية للخالد..

حصار الشهيد الحي، كان الخطوة العملية لتنفيذ الإغتيال، منها بدأت رحلة التحكم بكل ما يتعلق به، هواءا وشرابا وطعاما، كل بحساب الى أن وصلوا الى غايتهم، وحققوا المراد، وحصد بوش الإبن وقبله قادة الكيان، بأن "عرفات لا مكان له" و"الشعب يستحق قيادة أفضل" - طبعا أفضل لهم ومخططهم لتدمير وحدة الكيانية الوطنية الفلسطينية -، وهو ما حدث ولا زال ويرى الشعب أي مصير وصل له شعب فلسطين بعد إغتيال الخالد، ما يؤكد لما كان الخلاص منه واستبداله ضرورة قصوى لإنجاج مخطط تمرير "نكبة جديدة".

ولذا، فما كان ممكنا أن يكون أي تقرير فرنسي رسمي وقضائي يحمل أي إشارة لإغتيال الخالد، وكانت العبارة التي ستبقى خالدة بانها تكريس للمؤامرة "موت عرفات"..هكذا باتت نهاية "طائر الفينيق" السياسي - الإسطورة الفلسطينية .

ولكن، ما يثير السؤال، أن الرسمية الفلسطينية ومنذ أشهر عدة، تجاهلت المتابعة للقضية التي تمس الوجدان الإنساني والوطني، وإكتفى البعض منها، بما تقوم به زوجة الخالد، وكأنها مسألة "عائلية" لا أكثر، حتى أننا لم نقرأ تصريحا واحدا لأي "مؤسسة فلسطينية" تعليقا على قرار تخليد رواية الكذب في إغتيال الرئيس الأبدي، حتى تلك المؤسسة التي تحمل اسم الخالد، صمتت وكأنها غير ذي صلة بالحدث، في حين أن اللجنة الخاصة المكلفة بمتابعة ملف الإغتيال، غابت عن الحدث، رغم أن رئيسها توفيق الطيراوي أعلن منذ أشهر أنه يملك ما يؤكد أن عرفات مات قتلا وإغتيالا، ولكنه منذ زمن "ذهب ولم يعد" حتى للحديث بعد قرار فرنسا بـ"الإغتيال الثاني" للرئيس الشهيد الحي..

فرنسا التي تعمل بكل السبل لتمرير "مبادرة سياسية" تحت إسم المؤتمر الدولي للسلام، حريصة جدا على أن تشارك دولة الكيان، وتقدم لها كل "المغريات السياسية والاقتصادية والأمنية"، وحكومة نتنياهو "تتمنع"، ليس رفضا لجوهر "التسوية الفرنسية"، كما يظن البعض الجهول، بل إنتظارا لحصد ثمار الاتفاق التطبيعي التركي ونتائجه السياسية على مستقبل القطاع، وما سيكون أحد أهم إستخدام اسرائيلي لمواجهة "الرسمية الفلسطينية"..

ولكي لا تضع فرنسا "عقبة" مضافة أمام تمرير مبادرتها - مناورتها كان لا بد كشرط الضرورة أن تغلق رسميا ملف إغتيال ياسر عرفات ويصبح ملفه مسجلا تحت مسمى "موت عرفات"..إنتهى الأمر!

هل ستصمت المؤسسة الفلسطينية، الرسمية وشبه الرسمية على قرار "الإغتيال الثاني لياسرعرفات"..هل سيتحدث توفيق الطيراوي ليكشف ما لديه من "أدلة" على إغتيال ياسر عرفات، كما سبق وأعلن في تصريحات صحفية، أم سيكون "الصمت سيد الموقف" لإعتبارات لم تعد مجهولة لطفل فلسطيني..الصمت سيكون جزءا من إكمال المؤامرة..مهما تلونت الكلمات!

ملاحظة: مبروك اتصال أردوغان بالرئيس محمود عباس هاتفيا ليخبره أنه أتم كل شيء بسلام..هاتف مقابل الصمت..ولنا وقفة مطولة مع اتفاق التطبيع والى أين يذهب بفلسطين، ولما صمتت الرسمية الفلسطينية وفتح عليه!

تنويه خاص: الانتخابات البلدية القادمة لن تر النور في قطاع غزة..بدون ليش واشمعنى..غزة تدخل مسارا جديدا في كل شيء..!

موقف رسمي فلسطيني معيب من مشروع "النكبة الرابعة"!

كتب حسن عصفور/ قبل الذهاب لقراءة مخاطر الاتفاق التركي الإسرائيلي على القضية الوطنية الفلسطينية - اتفاق النكبة الرابعة - ، وآثاره وضرره الإستراتيجي، إذ سيتم ذلك في مقال أو مقالات مخصصة، لجوانبه المتعددة، بعد أن يتم اعتماده رسميا من قبل حكومتي الطرفين أصحاب العلاقة، ولذا سنقف أمام أول تصريح رسمي فلسطيني بعد اعلان الاتفاق..

وزير خارجية فلسطين، وعبر الإذاعة الرسمية طالب الحكومة التركية، بأن يتم "تنسيق المساعدات التي سترسل الى قطاع غزة عبر الحكومة الفلسطينية - حكومة رام الله بالتدقيق -"، ولأن الوزير رياض المالكي لا ينطق عن الهوا، فهو بذلك يمثل الرئيس محمود عباس وحكومته، ما يعني أن تلك هي المسألة الجوهرية في الاتفاق المذكور التي لا تريح "الرسمية الفلسطينية"..

واستنتاجا، فإن هذا التصريح، يعكس رضا الرئيس عباس وحكومته وأيضا حركة فتح، عن "الجهد التركي" لإعادة ترتيب العلاقة مع الكيان، ومقابل ذلك "الترحيب العام"، عدا "غصة تنسيق المساعدات"، سمحت تل أبيب بـ"رشوة الرسمية الفلسطينية" عبر قيام الحكومة التركية ببناء "منطقة صناعية" في جنين..ومكالمة هاتفية من الرئيس التركي للرئيس الفلسطيني..

والى حين توضيح "الرسمية الفلسطينية" بكل مؤسساتها، منظمة وحكومة، وكذلك حركة فتح، سنعتبر أنها مرحبة بالاتفاق بكل نصوصه، وهو ما يمثل استسلاما سياسيا لواقع يتم التحضير له في قادم الأيام، وأن المؤامرة التي أشار

اليها خالد مشعل قبل أيام من العاصمة القطرية، ساعات قبل أن يلتقي أردوغان، بدأت في التنفيذ العملي، ولكن بذات الأيدي التي قال مشعل عنها أنها عرضة للمؤامرة..

أن يقبل الرئيس عباس والمؤسسة الرسمية الاتفاق التركي - الاسرائيلي، مقابل منطقة صناعية ومكالمة هاتفية، في حين أنه كان على أعلى درجات "التنسيق السياسي" مع حركة حماس، فهو "تنازل رسمي" من الرئيس عباس عن تمثيله للشعب الفلسطيني، وإقرار عملي أنه لم يعد "رئيسا لكل الشعب"..

الصمت الرئاسي، بل وتصريح وزير خارجية فلسطين حول طلب التنسيق لإدخال المساعدات الى غزة، هو تأكيد واعتراف أن القضية الجوهرية ليست "التمثيل السياسي" للشعب الفلسطيني الذي لم يعد وفقا للاتفاق "تمثيلا موحدا"، وأن الشرعية الفلسطينية ليست واحدة، بل الاختلاف على "الدور الإنساني"، أي دور "الشؤون المدنية"، وربما الحصة التي تريدها "مقاطعة رام الله" من تلك المساعدات، أو أنها ستضيف تعبير مساعدة تركية ورئاسية فلسطينية الى أهل غزة، كي تبدو أنها "متعاطفة" مع "مأساتهم الانسانية"..

أي عار سياسي يمكن تلخيصه لو إقتصر رد فعل "الرئاسة وحكومتها وبالتالي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير" على ما لخصه المالكي..الوقت لا زال متاحا لتلك "المؤسسة" لتعيد قراءة الاتفاق وتحدد موقفها وفقا لمخاطره الاستراتيجية الكبرى، واضراره التي لا حدود لها على القضية الفلسطينية، أرضا وهوية ومستقبلا..

الاتفاق هو بداية لنكبة فلسطينية رابعة، وعمليا يقود الى اكمال مشروع مؤامرة الانقسام الى مؤامرة الانفصال وبالتالي اعادة رسم المشهد الفلسطيني وفقا للمؤامرة التركية الاسرائيلية، وموافقة حماس ورضا أو صمت عباس، خدمة للمشروع الإسرائيلي الذي بدأ تنفيذه مع إغتيال الخالد ياسر عرفات، وتنصيب "قيادة" وفقا لرؤية "بوش الصغير" واجراء انتخابات وفقا للرغبة الأمريكية الإسرائيلية، كانت بوابة "شرعية" لتحقيق "الحلم المرتقب" بتمديد الكيانية الفلسطينية الوليدة..

لا زال في الوقت بقية كي تعلن "الرسمية الفلسطينية" موقفا تاريخيا من الاتفاق الكارثي - اتفاق النكبة الرابعة -، وغير ذلك سيتم التعامل معها أنها جزء من تلك المؤامرة وعندها لكل حادثة حديث..

ولنا قراءة تفصيلية لمشروع "النكبة الرابعة" لو كان للحياة قرار الاستمرار..

ملاحظة: فضيحة المعارضة السورية في تجارة الأسلحة بالسوق السوداء تكشف كم أن "التجارة" باتت هي "سيدة الموقف" ..تجارة السلاح انعكاس للتجارة بالوطن!

تنويه خاص: مدنية نابلس شهدت حالة من الفوضى لا يجب أن تمر مرورا عابرا..المؤشرات أن مدينة "جبل النار" قد تنطلق منها "شرارة لهب فوضى الغضب القادمة"!

"هجوم الجنرالات"..و"خطيئة هنية"!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام واعلام دولة الكيان يشهد "معركة سياسية" خاصة، تتعلق بطبيعة "الأخطار" التي تهدد اسرائيل، الحقيقي منها والوهم المستخدم لأغراض سياسية..معركة وصفتها وسائل اعلام عبرية بأنها "هجوم الجنرالات" على رئيس حكومة الكيان بيبي نتنياهو..

وجوهرما قاله "كبشة الجنرالات" يمثل أحد أهم "الوثائق السياسية" لفضح وتعرية حكومة تل أبيب، ليس من حيث ما تمثله هي من "خطر على المنطقة والإقليم"، بل من كمية "الأكاذيب والأوهام" التي تشيعها من أجل مواصلة حركة "إبتزاز دولية"..

بقليل من التركيز لا أكثر، سنجد مادة ثرية جدا، وغير مسبوقة من أبرز قادة جيش الكيان في السنوات الأخيرة، كان من بينهما من احتل منصب وزير الجيش، يهود باراك وموشيه يعلون، ورئيسي أركان غانتس وأشكنازي..

أن نجد قادة أركان جيش اسرائيل يرون في "نتنياهو خطر على اسرائيل"، فتلك مسألة تستحق كل الاهتمام السياسي، خاصة في ظل معركة "الدجل الترويجي" التي يحاول نتنياهو تمريرها إقليميا ودوليا، بل ويعمل على إظهار قدرته الى تقديم "الخدمات العامة السياسية والأمنية" لمن "يريد المساعدة"، وكان آخر عروضه ما تقدم به لحلف الناتو بعد افتتاح مكتب للكيان في مقر الحلف أخيرا، كـ"هدية أردوغانية" له..

اتفاق أهم أربع جنرلات لجيش الكيان في السنوات الأخيرة، على تشخيص موحد حول ما يمثله نتنياهو، وانه هو الخطر، رسالة تفرض إعادة تقييم المشهد السياسي الإقليمي لمحاصرة الكيان، أن يرى قادة الجيش الاسرائيلي في رئيس حكومة الكيان، الخطر الأبرز على كيانهم، فهو بالتبعية الخطر الأبرز على المنطقة ودول الجوار..

أحاديث الجنرالات لفضح خطر بيبي وحكومته، لا يجب أن تذهب وكأنها حدث وخبر، يقف البعض أمامه إما بعجالة في زمن حركة "السيولة الخبرية"، أو يراه، كما عادة البعض المهزوم روحيا وثقافيا، ليس سوى كلام في كلام..

"هجوم الجنرالات" لتعرية نتنياهو، يمثل تحولا لحظيا مهما لحصار تلك الحكومة وفضح أخطارها على المنطقة، خاصة في ظل ما يشاع عن "مؤتمر باريس الدولي حول السلام وانهاء الصراع في المنطقة"، لتصبح أوراق قوة سياسية في المعركة القائمة، دون أي استخفاف أو تسطيح..

عندما تقرأ تصريحا لرئيس أركان جيش الاحتلال، بأنه لا يوجد تهديد وجودي على دولة اسرائيل، فذلك "إنقلاب فكري وسياسي"، يستحق كل جوانب الإهتمام، خاصة وأن دولة الكيان اعتاشت طويلا على تلك الإكذوبة، ولا تزال، بانها مهددة من دول الجوار سواء كانوا عربا أم عجما..

الآن هناك شهادات يمكن اعتبارها "شهادة إيزو عسكرية" أزاحت الغطاء المزمن على "مكذبة التهديد الوجودي"، تصريح قد يكون الأول لقائد جيش اسرائيلي، منذ قيامها فوق أرض فلسطين عام 1948..قول يجب أن يتحول الى "أيقونة سياسية" في مواجهة عدوان الاحتلال وجرائمه..

ومع "هجوم الجنرالات" وما يستحق من متابعة، خرج علينا رئيس حركة حماس في قطاع غزة، اسماعيل هنية، وخلال خطبة الجمعة التي باتت درسا مقررا على أهل القطاع، بتصريح شكل "مفاجأة سياسية" لا تقل عن مفاجأة "جنرلات الكيان"، عندما اعتبر أن "اسرائيل باتت تصرف وكانها في حلف سني عربي"..

ما ورد من أقوال هنية في خطبة الجمعة الموافق 17 يونيو (حزيران) 2016، مثل "فجيعة سياسية تصل الى حد الخطيئة الكبرى"، فهو من حيث المبدأ ذهب الى تصنيف المشهد السياسي وفق للمذهبية الدينية، "سني وشيعي ودرزي ولاحقا مسيحي بكل طوائفهم"، وهو وصف لا يجافي الحقيقة فقط بل هو "رذيلة كبرى"..

من حق هنية أن يتهم من يشاء دولا وأطرافا حول العلاقة مع الكيان، لو كان لديه ما يؤكد ذلك، مع أنه تجاهل كليا الحقيقة التي باتت معلومة للكافة، وهي أن الدولة "المسلمة" الوحيدة التي تقدم "خدمات سياسية - اقتصادية" علنية لدولة الكيان هي الدولة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان، فهي من كان شريكا في ترشيح دولة الكيان لترؤس أخطر لجنة في الأمم المتحدة، ومنحتها صوتها بلا أي خجل أو حساب لحماس وأنصارها..

تركيا من منحت الكيان مكتبا في مقر حلف الناتو، وايضا للمرة الإولى منذ قيامها فوق أرض فلسطين، وهي ايضا من يمتلك أهم عناصر التبادل التجاري معها، بقيمة آنية تقارب الـ6 مليار دولار..الى جانب كل ما يتطلبه ذلك من "تنسيق أمني خاص"..

اسماعيل هنية، بما قاله سقط في وحل طائفي، لم يكن يوما جزءا من الثقافة الوطنية الفلسطينية، ويبدو أن هناك محاولة لاسترضاء إيران على حساب الدول العربية، قبل مؤتمر حماس الحاسم، خاصة وأن كتائب القسام وقائدها الجديد، تربطهم علاقات مميزة مع ايران، وهم من كانوا وراء تراجع القيادي التاريخي في الحركة د.موسى أبو مرزوق حول ايران، ثم اصداره بيان يتحدث عن الدعم الكبير..

الإشادة بدعم إيران لحماس هو واجب أخلاقي، بحكم ما تقدم منها وما تأخر، نكران ذلك كان "نقيصة سياسية"، لكن أن تشكر إيران شيء وأن تذهب لإستخدام ثقافتها السياسية شيء آخر..

أن تهاجم دول عربية لـ"إعتبارات إخوانية" شيء، وأن تخفي حقيقة الدور التركي في تعزيز مكانة الكيان الاسرائيلي سياسيا وأمنيا وإقتصاديا شيء آخر..

ما حدث لا يستوجب الإعتذار العلني من قيادة حماس على "خطيئة هنية"، بل تصويبا حقيقيا لمنهج وسلوك نحو الداخل الوطني قبل المحيط الإقليمي، فمن يشيع المنهج الطائفي لا يمكنه مطلقا أن يكون شريكا في النسيج الوطني الفلسطيني الخاص والدقيق والحساس جدا..

هي رسالة علها تصل ويتم التصويب قبل فوات الآوان..!

ملاحظة: احتلت مشاركة احمد مجدلاني عضو تنفيذية المنظمة "الملتبسة"، في مؤتمر هرتسيليا مساحة اعلامية واسعة منددة ومتهمة لشخصه، علما بأن قراره لم يكن فرديا بل قرار رئاسي مباشر..مش هيك!

تنويه خاص: تسريبة اعلام الكيان حول تنصيب يحيى السنوار قائد كتائب القسام خليفة لخالد مشعل في رئاسة الحركة تحمل كمية من الرسائل تستحق اهتماما أوسع من اعتبارها خبرا اعلاميا!

"واتس آب" من بيبي الى قادة العرب وعباس..أحسنتم!

كتب حسن عصفور/ هل يصبح تصويت الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها انتخاب دولة الكيان رئيسا للجنة القانونية، احد أهم اللجان الست في المنظمة الدولية، "فضيحة سياسية" تسجلها كتب التاريخ في الأيام الأولى، ثم تصبح حدثا ساخنا الى أن تصبح خبرا كان..أم يكون ذلك الإنتخاب مقدمة لـ"ثورة غضب" رسمية عربية، كون الذي كان يمثل "عارا لدول العرب قبل أن يكون عارا لعهد عباس"..

ما حدث في الأمم المتحدة بين ليل 13 يونيو و14 يونيو (حزيران) - ما أكثر سواد هذا الشهر في الذاكرة الفلسطينية -، لن يكون "خبرا" وانتهى الأمر، او يمكن المرور عليه مرورا عابرا، بقدر ما كشف "عورة النظام الرسمي العربي وتهالك سلطة الرئيس عباس" في الفترة الراهنة، والعجز الذي أصبح "سيد الموقف"، دون أن نذهب بعيدا لوضع علامة استفهام سياسية كبيرة، بأن الذي كان شكلا من أشكال "الخيانة الكبرى"..

قبل زمن، لو خرج أي كان وسأل هل لفلسطين أن تخسر أي تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لن يفكرن أحد قبل ان ينطق باستحالة ذلك، بل يكون الاختلاف عن حجم ونسبة المصوتين لصالح فلسطين، دولة وقضية، ولا زال قرار الجمعية العامة الخاص بدولة فلسطين عام 2012 حدثا حاضرا، رغم كل ما فعلته المنظومة الأمريكية ودول غربية، بل وبعض عرب أرادوا كسر القرار الفلسطيني في حينه..انتصرت فلسطين وهزمت أمريكا قبل دولة الكيان..

اليوم، حدث ما هو خارج التوقع والمنطق وكل الحسابات، انتصر الكيان وهزم العرب، وبالطبع منهم فلسطين، هزيمة سياسية لن يسمح التاريخ أن تمر مرورا عابرا، ليس فوز الكيان برئاسة لجنة فحسب، بل بأحد أهم لجان المنظمة الدولية، التي كان شعب فلسطين يراها ساحة ملعبه الخلفية يلجأ اليها وقت "الضنك السياسي"، حتى وهو يعلم أن قراراتها قد لا ترى النور، لكنها تشكل له "جدارا واقيا" في ظل إختلال سياسي عام لإجبار دولة الكيان على تنفيذ قرارات المنظمة الدولية..

الهزيمة التاريخية للنظام الرسمي العربي، الذي سمح بما حدث، بكل ما يملك من أوراق قوة سياسية وإقتصادية، رغم ما به من "عواصف" خلقتها قوى "الردة العامة"، لكن مخزون القوة العربية لا زال يحتفظ بقدرته على التأثير في مسار الحدث العام..

هل هناك "كسل سياسي عربي" ادى لما ادى اليه التصويت، أم هو بعض الانتقام من "الواقع الفلسطيني" الذي شوهه الانقسام الوطني بين حركتي فتح وحماس، وأي صدفة أن يكون التاريخ الأسود في الأمم المتحدة هو ذاته تاريخ الانقلاب الأسود وبدء "عصر النكبة الثالثة" للشعب الفلسطيني..أم هناك من العرب،

تقاعسوا عما كان واجبا، لما لهم من "موقف" نحو الرئيس محمود عباس وسياسته غير المعلومة، وعدم حرصه على العمل نحو "سد الثغرات السياسية الداخلية كافة"، وقطع سبل العلاقات الودية مع بعض الدول ذات الأثر الإقليمي العام..

ومع كل ذلك، مهما كان به من صواب، لم يكن بالامكان السماح لما حدث، من أجل فلسطين القضية وليس فلسطين القيادة الرسمية او البديلة..

ما حدث من تصويت لن يكون خارج سياق الجهد الفرنسي الأمريكي لإعادة ترتيب "المائدة السياسية" لبحث "حل تسووي جديد" للصراع العربي الفلسطيني - الاسرائيلي، وقد يكون أحد مظاهر "التواطئ المتفق عليه" عربيا فلسطينيا مع باريس وواشنطن، من أجل "كسب ود دولة الكيان" لجذبها نحو المشاركة في المؤتمر المنوي عقده، وعمليا بدأت حركة الانطلاق نحوه في باريس..ومنحها "جائزة ترضية" تسيل لعابها نحو ما سيكون من "حوافز" لو أنها شاركت!

الأسئلة لن تتوقف ولن تبقى اسيرة العقل فقط، بل ستفتح باب جهنم السياسي لكشف اركان هذه الفضيحة التاريخية..

وطبعا، يتوقع البعض أن نسأل القيادة الرسمية الفلسطينية، ولجنتها "التأكيدية": ماذا أنتم فاعلون..ولكن ذلك سيكون سؤال غبي بتركيز مضاعف، فلو كان هناك رغبة في الفعل لما غابت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واختفت عن الحراك في كل إتجاه لإبطال مفعول قرار كان معلوما..لكن الرئيس وفرقته حساباتهم غير حسابات..

يا عارنا السياسي..ولينتظر قادة العرب ومن هم قابعين في "مقاطعة" رام الله، أن تصلهم رسالة "واتس آب" من رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب..شكرا لدوركم وجهدكم لكن لا تنتظروا أي "مكافأة مقابل فعلتكم"..فالنذالة لا تسحق الشكر!

ملاحظة: لو صدق الكلام بأن دولة الكيان هي ما اعترض على قدوم نبيل العربي الى رام الله، وليس هو تقديرا لحساسية شعب، نكون أمام عار مضاف لما لحقنا من عار في الأمم المتحدة..وليت العربي عندها يرحل قبل الآوان..يا عيبكم!

تنويه خاص: وزيرة اقتصاد حكومة الرئيس عباس تحذر من حدوث فجوة بين المواطن والحكومة..طيب لو حكى الكلام واحد مش مسؤول بنقول حقه..أما أن يقوله مسؤول "مسؤولة بلاش زعل نسوي"، فتلك نكتة من طراز جديد..ولسه ياما نشوف!